مقتطف الصحف الصهيونية

الخميس 7 آذار 2024

مقالات وتقارير

معهد الأمن القومي للدراسات : حتى النصر- سيوف من حديد

كيف تبدو صورة النصر لدى الجمهور الإسرائيلي؟ ولماذا هناك فجوة بينها وبين نقطة النهاية المحتملة للحرب في غزة؟

بقلم عوفر شيلح، وعنات شابيرا، وإديت شافران جيتلمان

يواصل كبار المسؤولين الإسرائيليين تأكيد أن إسرائيل ستواصل القتال في قطاع غزة "حتى النصر"، لكن السؤال حول ما يعتبره الجمهور انتصارًا في هذه الحملة العسكرية يظل مفتوحًا. باستخدام الاستطلاعات التي أجراها معهد دراسات الأمن القومي وتحليل وسائل الإعلام والخطاب العام في إسرائيل، نزعم أن هناك تباينًا بين توقع صورة واضحة للنصر ونقطة النهاية الفعلية المحتملة. وهذا التفاوت هو نتاج أهداف محددة بشكل غامض، وتغيرت أيضًا خلال الحرب، مما أدى إلى تأجيج الخلافات وعدم اليقين بشأن الإنجازات الضرورية. فضلاً عن ذلك فإن الهدفين المعلنين للحرب : تأمين عودة المحتجزين وتفكيك حماس .لا يسيران بالضرورة جنباً إلى جنب. ومن الصعب التمييز بين النصر الفعلي وتصور الجمهور له، وهو ما سيجعل إعلان النصر أكثر صعوبة. ولتجنب مخاطر التورط المطول دون استراتيجية خروج واضحة ومواصلة القتال دون هدف محدد بشكل جيد، وكلاهما يمكن أن يكون له آثار خطيرة على الجيش الإسرائيلي والمجتمع، فمن الضروري أن تكون هناك قيادة شفافة وصادقة تنقل بوضوح وصدق الحقائق والبدائل والاختيارات التي تم اتخاذها.

في 24 كانون الأول (ديسمبر)، خلال الأسبوع الحادي عشر من الحرب، أعلن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو: "إننا نكثف الحرب في قطاع غزة... للحرب ثمن باهظ جداً في حياة جنودنا الأبطال، ونحن نبذل قصارى جهدنا لحماية حياة مقاتلينا. ولكن هناك شيء واحد لن نفعله، وهو أننا لن نتوقف حتى نحقق النصر". جاءت تصريحاته خلال أيام طويلة من اليأس، مع تقارير يومية عن مقتل جنود في المعركة وإعلان مقتل محتجزين، إلى جانب صعوبة إظهار مكاسب كبيرة وقابلة للقياس في هذه الحرب. إن تعهد رئيس الوزراء بأن الحرب لن تنتهي حتى تحقيق النصر كان موجهاً إلى الخطاب الإسرائيلي العام وبين بعض شرائح السكان بسبب المخاوف بشأن ضرورة وقف القتال مقابل عودة المحتجزين ركز على الهدف من هذه المرحلة من القتال وضرورة الاجتماع قبل نهاية هذه المرحلة المكثفة .

وحتى الانتقال إلى المرحلة الثالثة من الحملة بعد أسابيع على الرغم من عدم الإعلان عنها، ترافق مع وعود للجمهور بأن الحرب ستستمر وأن القتال لن يتوقف حتى تحقيق الأهداف. في خطابه بمناسبة مرور 100 يوم على الحرب، أكد نتنياهو مرارا وتكرارا: "نحن مستمرون في الحرب حتى النهاية، حتى النصر الكامل، حتى نحقق أهدافنا – القضاء على حماس، وإعادة المحتجزين، والوعد وأن غزة لن تشكل تهديداً لإسرائيل أبداً".

نزعم في هذا المقال أن شعار «حتى النصر»، استجابة لمطلب شعبي بهزيمة حماس، انسجاما مع التصريحات التي صدرت في اليوم الأول للحرب، يبرز فجوة بين صورة النصر المتوقعة والواضحة والنهاية الممكنة. ترجع هذه الفجوة جزئيًا إلى عدم أهمية المفاهيم المستخدمة التي تميز الصراع مع دولة أخرى وليس مع خصم من غير الدول. الأهداف المحددة بشكل غامض (على الرغم من أنها محددة بشكل أكثر وضوحًا مما كانت عليه في الحملات السابقة)، وتغيرت على مدار الحرب، ساهمت أيضًا في الخلافات وعدم اليقين بشأن الحرب. كما أن هدفي الحرب – إعادة المحتجزين وتفكيك حماس – يزيدان من التعقيد. علاوة على ذلك، من الصعب أيضًا التمييز بين النصر الفعلي وتصور الجمهور للنصر، مما يزيد من تعقيد أي إعلان للنصر. يعتمد تحليلنا على نتائج الدراسات الاستقصائية التي أجراها معهد دراسات الأمن القوميINSS في الأشهر الثلاثة الأولى من الحرب، بالإضافة إلى فحص الخطاب العام والإعلامي في إسرائيل.

في واقع يتسم بالالتزام بمواصلة الحرب حتى تحقيق أهدافها وعدم القدرة على تحقيق هذه الأهداف كما يتم نقلها إلى الجمهور أو خلق شعور بالانتصار، هناك خطر من أن تصبح راسخة في الصراع دون استراتيجية خروج واضحة ومواصلة القتال دون فهم الغرض منه. مثل هذا السيناريو يمكن أن تكون له تداعيات خطيرة على الجيش الإسرائيلي والمجتمع الإسرائيلي.

مفاهيم قديمة، حرب جديدة

على مدى العقود القليلة الماضية، ومع انتهاء الحرب الباردة وتراجع خطر الحروب بين الدول. حتى الحرب الروسية الأوكرانية عام 2022. بدأ الفكر العسكري في الدول الغربية يركز على مسألة النصر في الحملات ضد الجهات الفاعلة دون الدولة – الجماعات الإرهابية وجماعات حرب العصابات و"الجيوش الهجينة" التي تطورت، بما في ذلك بعضها على طول حدود إسرائيل. وفي ما يتعلق بمثل هؤلاء الخصوم، يبدو أن المفاهيم الأساسية التي كانت مفيدة للمواجهات بين الدول، بما في ذلك "الردع والإنذار المسبق والهزيمة" التي كانت أساس مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي قد فقدت صلاحيتها. وأصبح الوضع أكثر تعقيدًا لأن أنظمة الدولة لم تتغير، بما في ذلك المستويات السياسية والقوات العسكرية، وكانت جهودهم المفاهيمية والتنظيمية مكرسة بالكامل لإيجاد سبل لتكييف الأدوات القديمة مع المواجهات الجديدة. ومن الصعب القول إن أي دولة غربية، بما في ذلك الولايات المتحدة وتحالفاتها المختلفة، إلى جانب إسرائيل، حققت أي نجاح حقيقي في القيام بذلك.

في عمله الأساسي، جدوى القوة (2005)، يدعي الجنرال البريطاني السير روبرت سميث أن إحدى الصعوبات تنبع من الخطاب السياسي والصحفي الذي يصاحب الحرب منذ بدايتها ولا تزال مؤطرة على أنها صراع بين الدول. ووفقا لسميث، فإن هذا يسبب ارتباكا في ما يتعلق بجدوى القوة عند الدخول في صراع، فإن النوايا المعلنة تتضمن أهدافاً استراتيجية صريحة تتمثل

في "الذهاب إلى الحرب" بالمعنى الصناعي، لكن الأفعال والنتائج كلها دون استراتيجية وتتعلق بعالم الصراعات والمواجهات المسلحة. ويفترض أيضًا أن وسائل الإعلام لا زال عالقة في نموذج الحرب الصناعية ولا تفهم أو تدرك أن الحرب موجودة الآن بين الناس. وبعبارة أخرى، فإن تعريف النصر في الحرب يحدده السياسيون ويتم نقله بواسطة وسائل الإعلام باستخدام مصطلحات مألوفة من الحروب "العظيمة"، مثل "الهزيمة" أو "السقوط"، ويتم توضيحه بمصطلحات العمل - غزو الأراضي، وقتل الأعداء، أو تدمير المدينة. ولكن عندما تنقسم كتيبة من جيش إرهابي أو حرب عصابات تم الإبلاغ عن أنها "انهارت" إلى مئات الخلايا التي تواصل القتال في الظروف الأكثر ملاءمة لها، فإن غزو الأراضي والبقاء فيها بمرور الوقت يتحول من كونه مجرد مغامرة إلى وسيلة للهزيمة إلى أن تصبح مشكلة خاصة بها (مثل احتلال إسرائيل لجنوب لبنان مثلا)، وتدمير مدينة يخدم العدو في حربه المعرفية ضد قوة أقوى منه. فالجمهور – الإسرائيلي في هذه الحالة – ينظر إلى "الهزيمة" و"السقوط" على أنهما عبارتان فارغتان يصعب تصور تطبيقهما فعلياً.

بدأت مناقشة هذه المفاهيم في الجيش الإسرائيلي في التسعينيات، مما أدى إلى مناقشات بين كبار الضباط والخبراء الخارجيين أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كما حدث في المؤتمر الذي يحمل عنوان "بين القرار والنصر" الذي عقد في جامعة حيفا في يناير 2001. عقد رؤساء الأركان "ورش عمل حول النصر" ناقش فيها كبار الضباط التعريفات لتوجيه أعمالهم. في وثيقة استراتيجية الجيش الإسرائيلي لعام 2015، أشار رئيس الأركان غادي آيزنكوت إلى "النهج الحاسم" الذي يهدف إلى "تغيير الوضع الاستراتيجي" و"يتم التعبير عنه من خلال عدم قدرة العدو و/أو عدم رغبته في العمل ضدنا، وعدم قدرته على الدفاع عن نفسها." وأضاف أن توقعات الجيش الإسرائيلي هي "انتصار سريع وحاسم".

كانت صعوبة تحديد النصر ضد منظمة إرهابية واضحة بالفعل في العمل العسكري خلال الانتفاضة الأولى عام 1987، عندما صرح رئيس الأركان دان شومرون أنه "لا يوجد حل عسكري" رداً على الانتفاضة. وقد أصبح هذا التحدي أكثر وضوحاً خلال الحملات العسكرية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدءاً من حرب لبنان الثانية وحتى جولات المواجهة في قطاع غزة. طرح رئيس الوزراء إيهود أولمرت، في خطابه أمام الكنيست في 17 يوليو 2006، خمسة أهداف لحرب لبنان الثانية: تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1559، العودة غير المشروطة للجنود الأسرى (الراحل إيهود جولدفاسر وإلداد ريجيف). وتفكيك حزب الله ووقف التهديد الصاروخي على إسرائيل، وانتشار الجيش اللبناني على طول الحدود مع إسرائيل، وفرض سيادة الحكومة اللبنانية على كامل أراضيها. مع أنه كان واضحاً أن القتال لن يحقق هذه الأهداف، وفي ما يتعلق بالمحتجزين قيل لأولمرت صراحةً أنه لن تتم إعادتهم، فأجاب بأنه يعلم أن عودتهم لا يمكن أن تتم عن طريق القتال، لكنه يحتاج إلى ذلك. ولتقديم هذا الهدف لأسباب أخلاقية، أشادت الصحافة الإسرائيلية بخطاب أولمرت. حتى أن إيتان هابر كتب في صحيفة يديعوت أحرونوت: "إذا لم يكن التصفيق محظورًا بموجب لوائح الكنيست، فمن المؤكد تقريبًا أنه في نهاية خطاب رئيس الوزراء الأول خلال الحرب سيصفق له أعضاء الكنيست بحرارة".

خيبة الأمل في نتائج الحرب التي كلفت أولمرت قدرا كبيرا من دعمه الشعبي وأدت إلى إقالة رئيس الأركان ورئيس القيادة الشمالية انعكست في التصريحات التي أدلى بها خلفاؤهم خلال جولات القتال اللاحقة. في قطاع غزة. وهذه هي الطريقة التي تعلم بها الجمهور الإسرائيلي تعريفات غامضة مثل "تسيطر حماس على غزة ولكنها مردوعة ومقيدة" أثناء عملية الجرف

الصامد، ولماذا أعرب الجمهور عن درجة من السخرية في كل تصريح طنان يصدره سياسي أو صحفي. في الدولة التي انبثقت من أسطورة النصر الحاسم في حرب الأيام الستة، وتغير الوضع العسكري بعد مفاجأة حرب يوم الغفران، وتزايدت توقعات الجمهور بـ«انتصار سريع وحاسم» على الأعداء كثيراً. لكن أضعف من الجيوش المصرية أو السورية في ذلك الوقت لم تختف. وعندما لم يتحقق مثل هذا الانتصار، تزايد الإحباط الشعبي.

علاوة على ذلك، ينبغي أن يكون مفهوما أنه في الحرب ضد الجهات الفاعلة دون الدولة، مثل حماس أو حزب الله، فإنهم ينظرون إلى إصرارهم ورفضهم الاستسلام لإسرائيل باعتباره انتصارا نظرا لعدم تكافؤ القوى والقدرات بينهم وبين إسرائيل. وتتمسك حماس وقادتها بمفهوم الصمود. كما أن السكان الذين تعمل حماس بينهم أو تستهدفهم يدعمون هذا الرأي، مما يمكّن حماس من تضخيم إنجازاتها. وفي المقابل فإن التصريحات التي يدلي بها قادة إسرائيل وكبار ضباطها العسكريين بأن حماس سوف تُهزم نهائياً تعمل على تعزيز توقعات الرأي العام الإسرائيلي بتحقيق النصر. ونظراً لطبيعته غير الواقعية، فإن هذا التوقع يؤدي إلى الإحباط ويخلق واقعاً تكون الخسارة فيه شبه مؤكدة.

"سننتصر معًا"

على الرغم من - وربما بسبب - الفشل العسكري الصادم وغير المسبوق في منع هجوم حماس المفاجئ في 7 أكتوبر، إلى جانب تعرض الجمهور الإسرائيلي الفوري للصور المؤلمة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، كان الشعور السائد عند اندلاع الحرب هو أن الجيش الإسرائيلي سينتصر وسيهزم حماس بشكل حاسم. وقد عكس الخطاب العام هذا الشعور كما فعلت الحملة العامة غير الرسمية تحت شعار "سوف ننتصر"، إلى جانب حملة الوحدة التي حملت شعار "معًا سننتصر" التي ربطت بين التوقع الواضح لتحقيق نصر لا لبس فيه ورغبة إسرائيل في تحقيق نصر لا لبس فيه. على المجتمع أن يشفي نفسه من الصدع السياسي الحاد الذي حدث طوال عام 2023. وقد عكست الاستطلاعات التي أجريت منذ الأسبوع الأول للحرب فصاعدا هذا المنظور وأشارت إلى أن الموقف العام كان أن "الجيش الإسرائيلي سينتصر" (انظر الشكل 1).

الشكل 1: هل سينتصر الجيش الإسرائيلي في الحرب؟

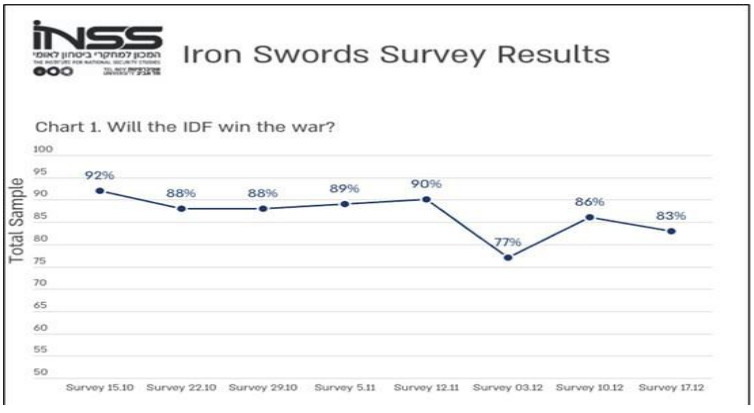

يعكس هذا الموقف في المقام الأول حاجة الجمهور الإسرائيلي إلى الاعتقاد بأن الجيش الإسرائيلي سيفوز. خاصة بعد الفظائع السابع من أكتوبر/تشرين الأول. وإلى الشعور بالأمان والدفاع. لكنها لا تعكس بالضرورة تقييماً مدروساً وعقلانياً لقدرات

الجيش، ولا فهماً عميقاً لما هو مطلوب لتعريف نهاية الحرب بأنها «انتصار». لقد كان هذا الشعور المألوف متأصلًا بعمق في الجمهور طوال تاريخ إسرائيل وينعكس في درجة ثقة الجمهور العالية في الجيش الإسرائيلي (انظر، على سبيل المثال، مؤشر الثقة الخاص بالمعهد الإسرائيلي للديمقراطية) لتنفيذ مهامه العملياتية (على النقيض من ذلك سجل مستويات منخفضة من الثقة في ما يتعلق بالشؤون الداخلية). تكشف الاستطلاعات عن تباين كبير بين النسبة المرتفعة من المستطلعين الذين يعتقدون أن الجيش الإسرائيلي سينتصر، وبين النسبة المنخفضة التي تعتقد أن أهداف القتال في غزة سيتم تحقيقها أو أن التهديد الأمني للنقب الغربي سيتم إزالته بالكامل أو خفضت (انظر الشكل 2). ومن ثم، فمن المهم أن نفهم ما هو هذا النصر، الذي تشير الحملات الإعلامية والمشاعر العامة إلى أننا يجب أن نحققه معًا، وكذلك تحديد كيف سنعرف أنه قد تحقق.

الشكل 2: هل سينتصر الجيش الإسرائيلي في الحرب، وهل ستتحقق الأهداف، وهل سيزول التهديد؟

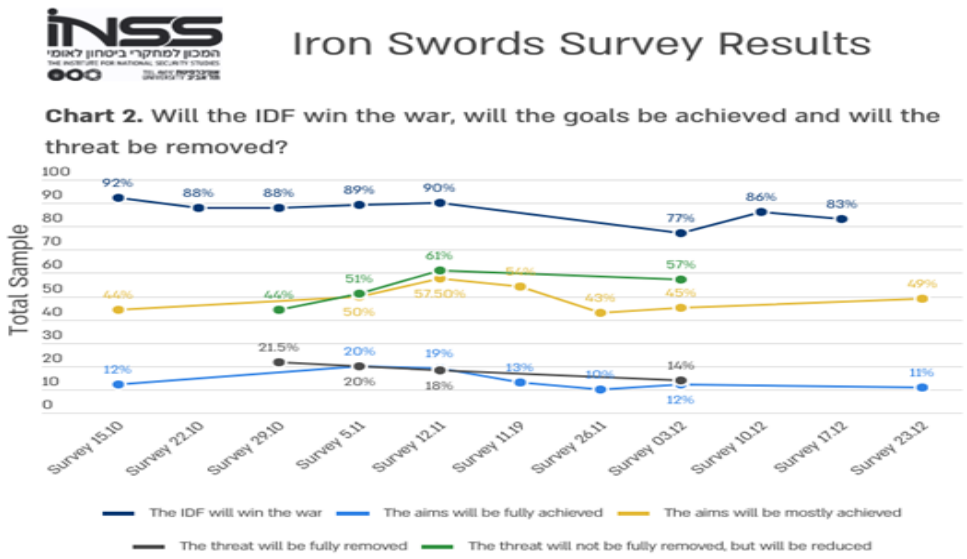

أهداف الحرب

إحدى طرق تحديد النصر في الحملة العسكرية تتعلق بتحقيق أهدافها. وعلى النقيض من جولات القتال السابقة مع حماس، والتي كانت أهداف الحرب خلالها تميل إلى التحديد الغامض - مثل "استعادة الردع" - حددت حملة سيوف الحديد الأهداف منذ البداية، على الرغم من أن تعريفاتها مرت بعدة تغييرات مع مرور الوقت. خلال الأيام الأولى من الحرب، كان الهدف الذي تمت مناقشته هو إسقاط حماس. وقد قيل مراراً وتكراراً أن هذه ليست جولة أخرى من القتال أو عملية لاستعادة الردع، بل الهدف هو إسقاط التنظيم الإرهابي وتدميره. عشية 7 أكتوبر/تشرين الأول، أعلن رئيس الوزراء نتنياهو أن "جيش الدفاع الإسرائيلي سيتحرك فوراً وبكامل قوته للقضاء على قدرات حماس. سنضربهم حتى الدمار، وسننتقم بقوة لهذا اليوم الأسود الذي جلبوه على دولة إسرائيل ومواطنيها". وفي خطابه خلال أداء حكومة الطوارئ، التي ضمت حزب الوحدة الوطنية إلى الائتلاف، ركز نتنياهو على إسقاط حماس وأكد: "سنقاتل القتلة الملعونين بكل قوة، الحيوانات

المفترسة، سنهزمهم". ، سنمحوهم من على وجه الأرض. وفي الوقت نفسه، سنعيد بناء المجتمعات التي دمرت، وسنستعيد المجتمعات الحدودية في غزة، وسنعيدها إلى منطقة مزدهرة وجميلة".

إن مكانة وأهمية مسألة المحتجزين كأحد أهداف الحرب شهدت تغيراً كبيراً مع مرور الوقت، مما يدل على تأثير الرأي العام والدعم الإعلامي لحملة أسر الرهائن، فضلاً عن التغيرات السياسية. والتصريحات الأولية لرئيس الوزراء لم تشر إلى قضية المحتجزين؛ في 16 أكتوبر، بعد تسعة أيام من بدء الحرب، أذن مجلس الوزراء الحربي (الذي تم تشكيله قبل أيام عندما دخل حزب الوحدة الوطنية الحكومة) بأربعة أهداف للحرب. وبحسب التغطية الإعلامية فإن الأهداف هي:

. إسقاط حكم حماس وتدمير قدراتها العسكرية

- إزالة التهديد الإرهابي من قطاع غزة على إسرائيل

. أقصى جهد لحل قضية المحتجزين

. الدفاع عن حدود الدولة ومواطنيها

إن استخدام عبارة "أقصى جهد" لا يترجم إلى التزام ولا يوحي بأن إعادة الرهائن إليه على رأس قائمة الأولويات والاعتبارات في اتخاذ القرار؛ كما افترضت العديد من التصريحات الصحفية وجود تناقض بين هزيمة حماس وإعادة الرهائن. مع مرور الوقت وتزايد الضغط الشعبي، أصبحت التصريحات حول هذه القضية واضحة لا لبس فيها: أهداف الحرب هي إسقاط حماس وإعادة الرهائن إلى إسرائيل.

وهكذا، على سبيل المثال، في 20 ديسمبر/كانون الأول، في الأسبوع العاشر من الحرب، صرح رئيس الوزراء: "لن نتوقف عن القتال حتى نحقق جميع الأهداف التي وضعناها: القضاء على حماس، وإطلاق سراح الرهائن لدينا، وإزالة التهديد من غزة. " كما أدلى وزير الدفاع يوآف غالانت بعدة تصريحات في هذا الصدد. وبعد الحادث الذي أطلقت فيه قوة من جيش الدفاع الإسرائيلي النار عن طريق الخطأ وقتلت ثلاثة رهائن تمكنوا من الفرار من الأسر في غزة، صرح وزير الدفاع غالانت قائلاً: "سنواصل العمل حتى نحقق أهداف الحرب: الإطاحة بنظام حماس وجلب جميع الرهائن إلى الوطن". وفي المستوى العسكري، أشار كل من رئيس أركان الجيش الإسرائيلي والمتحدث باسمه بانتظام إلى هذين الهدفين.

إن التغيرات التي طرأت على تحديد أهداف الحرب تعكس اتجاهات الرأي العام. على الرغم من أنه قد يبدو أن الأهداف محددة ومركزة، إلا أنه لا تزال هناك صعوبة كبيرة في فهم ما تتضمنه بالضبط. في الأسبوع الرابع من الحرب، سألنا المشاركين في استطلاع للرأي أجراه معهد دراسات الأمن القومي عما يعتبرونه إنجازات في تحقيق أهداف الحرب (انظر الشكل 3). وكانت الإجابة الأكثر شيوعا بين أفراد العينة هي التصفية الجسدية لقادة حماس ومعظم جناحها العسكري (36%). وكان الرد الثاني الأكثر شيوعاً هو إعادة الرهائن (26%)، والثالث هو إنشاء نظام مختلف في غزة (19%). وفي المركز الرابع والأخير، تم إلحاق أضرار جسيمة بوسائل حماس الحربية، بما في ذلك الأنفاق ومخزونات الأسلحة والصواريخ (13%). ومع استمرار الحرب، ركز الخطاب العام على هدفين من أهداف الحرب: إعادة الرهائن وإسقاط نظام حماس.

الشكل 3: برأيك، أي من الإجراءات التالية يعتبر تحقيقا لأهداف الحرب؟

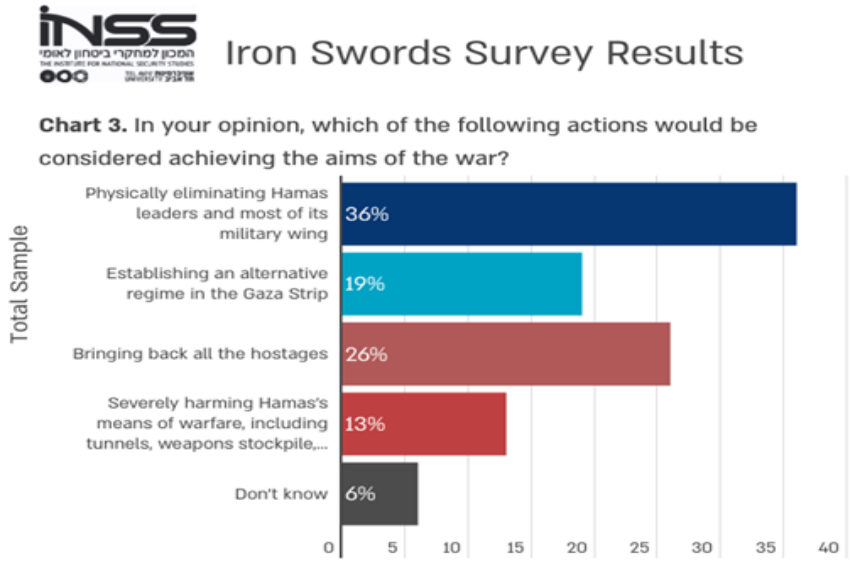

منذ بداية الحرب، كان المعنى الدقيق لـ "إسقاط" حماس موضع نقاش. كما أن معنى إعادة الرهائن، وهو هدف أكثر وضوحاً وتحديداً، أصبح موضع تساؤل أيضاً. وبمزيد من التحديد لهذا الهدف – إلى أي مدى يجب على إسرائيل أن تعمل على إعادة الرهائن إلى الحياة – كان من الواضح أن بعض الرهائن الذين احتجزتهم حماس كانوا قد لقوا حتفهم بالفعل في 7 أكتوبر/تشرين الأول، وأنه مع مرور الوقت سوف يكون هذا هو الحال بالنسبة لمزيد من الرهائن. . وحتى منتصف فبراير/شباط، أفادت التقارير أن ما لا يقل عن 30 رهينة قد لقوا حتفهم، وقد أكدت الحملة التي قادتها أسرهم من أجل إطلاق سراحهم على نحو متزايد أن كل يوم يقضونه في الأسر يعرض حياتهم للخطر.

يؤكد الخطاب الرسمي لدولة إسرائيل على أنها ملتزمة بإعادة جثث جنودها ومدنييها من أجل إغلاق عائلاتهم، كما ذكرت مرارا وتكرارا بشأن الجنديين الإسرائيليين هدار غولدين وأورون شاؤول، اللذين تحتجز جثتيهما لدى قوات الاحتلال. حماس. وتشير تصرفات الجيش الإسرائيلي خلال الحملة الحالية أيضًا إلى أنه ملتزم بإعادة الجثث والأعمال لتحقيق هذه الغاية. ومع ذلك، في هذه الحرب، ولأول مرة، يجب على إسرائيل أن تعالج معضلة مدى تأثير رفاهية الرهائن الأحياء، أو أولئك الذين لا يعرف مصيرهم، على أسلوب القتال.

لقد سألنا المشاركين في استطلاع للرأي أجري في 17 كانون الأول (ديسمبر)، أي بعد مرور ستة أسابيع على الحرب، عما إذا كانوا يوافقون أم لا يوافقون على ما إذا كان ينبغي للجيش الإسرائيلي أن يفعل كل ما في وسعه - بما في ذلك تعريض حياة الجنود للخطر - لإعادة المحتجزين، أحياءً كانوا أم أموات (انظر الشكل 4). في المقابل، يعتقد ما يقرب من نصف المستطلعين (49.8٪) أنه يجب تعريض الجنود للخطر لإعادة المحتجزين، ولكن في الحالة التي لا يزال فيها المحتجزين على قيد الحياة فقط. وبناءً على ذلك، حتى في ما يتعلق بهذا الهدف الذي يحظى بدعم شعبي واسع النطاق، هناك نقص معين في الوضوح حول معناه الدقيق والطريقة التي ينظر بها الجمهور إليه.

الشكل 4: هل توافق أم لا توافق على العبارة التالية: يجب على الجيش الإسرائيلي أن يفعل كل ما في وسعه، بما في ذلك تعريض حياة الجنود للخطر، لإعادة المحتجزين ، أحياءً كانوا أم أموات ؟

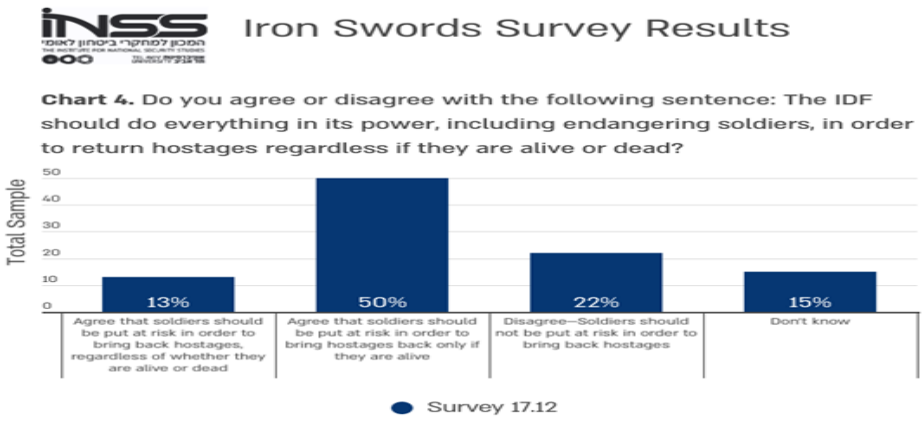

أما هدف الإطاحة بحماس فهو أكثر غموضا. ليس من الواضح كيف يمكن قياس مدى تحقيق هذا الهدف، لأنه يتكون من عناصر متعددة :القضاء على قيادة حماس، وإبطال قدراتها العسكرية، وإبطال قدراتها على الحكم، وما إلى ذلك). هناك أيضًا صعوبة متأصلة في تعريف هزيمة الجماعة الإرهابية، وهو ما لا يتناسب تمامًا مع المفهوم التقليدي للهزيمة الذي يتعلق بجيوش العدو. فضلاً عن ذلك فإن الافتقار إلى الهزيمة العسكرية بالمعنى التقليدي يسمح لحماس بالمبالغة في أهمية إنجازاتها، لأن حماس باعتبارها جماعة إرهابية لا تطمح إلى هزيمة إسرائيل. وكل يوم تصمد فيه حماس ولا تستسلم لإسرائيل يشكل انتصارا لها. إن التصور العام بين السكان الذين تستهدفهم حماس يعكس أيضًا هذا المنظور ويمكّن حماس من التأكيد بشكل أكبر على إنجازاتها. في المقابل، فإن توقعات إسرائيل بضرورة هزيمة العدو بشكل كامل تثير شعوراً بالإحباط إزاء عدم تحقيق أي إنجاز.

أما بالنسبة للعلاقة بين الأهداف وأولوياتها، فبالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة والأجهزة الأمنية للادعاء بأن أهداف الحرب تكمل بعضها البعض، وأن الضغط العسكري المتزايد على حماس يخدم أيضا هدف إعادة الرهائن، فإن الرأي العام وقد أصبحت عائلات معظم الرهائن مقتنعة بشكل متزايد بأن الهدفين لا يمكن تحقيقهما معًا، وأنه يجب إعطاء الأولوية لهما. وقد أصبح هذا الشعور أقوى مع استمرار المناورة البرية في قطاع غزة، مع تزايد التقارير عن مقتل رهائن في الأسر. وقد انعكس هذا الفهم بشكل واضح في مقولة الوزير غادي آيزنكوت الذي قال في أحد اجتماعات مجلس الوزراء: يتعين علينا أن نتوقف عن الكذب على أنفسنا، وأن نظهر الشجاعة، وأن نعقد صفقة كبيرة من شأنها أن تعيد المحتجزين إلى ديارهم. وقتهم ينفد وكل يوم يمر يعرض حياتهم للخطر. ليس هناك سبب للاستمرار بشكل أعمى بنفس الصيغة التي كنا نستخدمها بينما لا يزال الرهائن هناك، إنه وقت حرج لاتخاذ قرارات شجاعة، وإلا فلن يكون لدينا سبب للتواجد هنا.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنه مع مرور الوقت، وخاصة بعد صفقة إعادة معظم النساء والأطفال الرهائن ووقف القتال، أصبح هذا التناقض جزءًا من الجدل حول سياسة الهوية في إسرائيل، والذي هدأ بعد ذلك. صدمة أحداث 7 أكتوبر، ثم عادت رغم حملة «سننتصر معاً». وقد أكد رئيس الوزراء، بما في ذلك في جلسة خاصة للكنيست الإسرائيلي عقدت في 25

ديسمبر/كانون الأول، أن الجنود وأفراد عائلات الضحايا ناشدوه "الاستمرار بكل قوة". وخلال الاجتماعات التي عقدها مع عائلات الرهائن، تم إحضار ممثلين عن عائلات أخرى بشكل خاص وزعموا أن إسرائيل لا ينبغي أن توقف القتال حتى لو كان من المحتمل أن يؤذي أحبائهم. بل إن وسائل الإعلام (خاصة القناة 14) حاولت تصنيف قضية المحتجزين على أنها "قضية يسارية" مقابل "الجنود" الذين يريدون النصر ومواصلة القتال، ويتم تعريفهم بأنهم يمينيون.

كيف ينعكس ذلك في استطلاعات INSS؟ وفي الاستطلاع الذي أجري في 12 تشرين الثاني (نوفمبر)، أي بعد وقت قصير من بدء الغزو البري، ذكر حوالي ثلثي المستطلعين (66.2%) أن الغزو البري في غزة زاد من فرص إعادة المحتجزين. ومع ذلك، في استطلاع أحدث أجري في 31 ديسمبر/كانون الأول، يعتقد 55.3% فقط من المشاركين أن هذا هو الحال - على الرغم من أنه لا يزال يعكس أكثر من نصف الجمهور (انظر الشكل 5). ومن المرجح أن يستمر انخفاض الدعم الشعبي للغزو البري مع زيادة فرص إعادة المحتجزين طالما ظلت القضية محور الاستقطاب السياسي.

الشكل 5: هل الغزو البري في غزة يزيد أم يقلل من فرص إعادة المحتجزين ؟

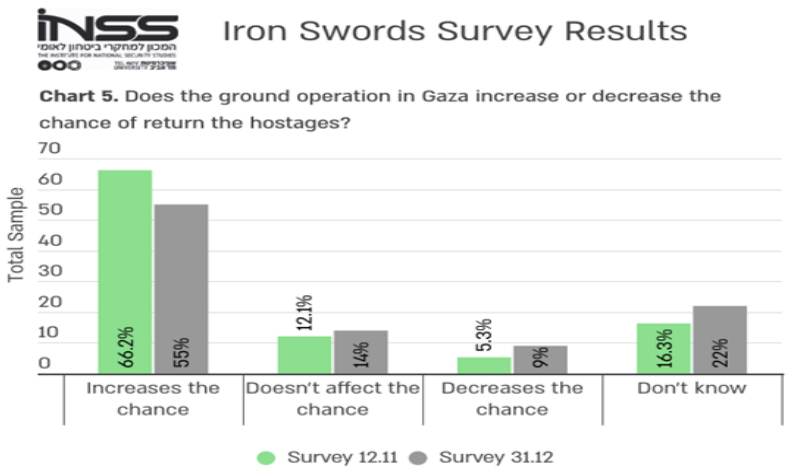

ونظرًا للحاجة إلى تحديد الأولويات بين أهداف الحرب، فإن تغيّر المشاعر العامة في ما يتعلق بكيفية ترتيب الأولويات جدير بالملاحظة. عندما سألنا في استطلاعنا في 3 كانون الأول (ديسمبر) عما إذا كان المشاركون يعتقدون أنه من المقبول إعادة المحتجزين مقابل إطلاق سراح جماعي للسجناء الفلسطينيين، بما في ذلك المشاركين في 7 تشرين الأول (أكتوبر)، ووقف الحرب، أكثر من أجاب نصف المشاركين (60٪) بأن هذا لن يكون مقبولاً بالنسبة لهم. وبعد أسبوعين، في استطلاعنا الذي أجريناه في 17 ديسمبر/كانون الأول، عارض 50.2% مثل هذه الصفقة. وبينما تعطي غالبية الجمهور اليهودي الإسرائيلي الأولوية لإسقاط حماس على إعادة المحتجزين ، يبدو أنه مع مرور الوقت، يمكن أن تتغير هذه الأولوية بين شريحة أكبر من الجمهور، إما لأن أولوياتهم تغيرت، أو لأنهم أصبحوا مقتنعين أن أحد الأهداف أكثر واقعية من الآخر.

بين النصر وصورة النصر

عند مناقشة مسألة النصر، لا بد من التمييز بين معنيين مختلفين للنصر. الأول هو النصر بالمعنى العسكري. أي يمكن أن نتساءل إلى أي مدى حققت الحملة أهدافها كما قدمها المستوى السياسي إلى المستوى العسكري. وهذا المعنى للنصر قابل للقياس بقدر ما تكون أهداف الحرب وغاياتها قابلة للقياس. على سبيل المثال، يمكننا أن نسأل ما هي النسبة المئوية لقوات حماس والبنية التحتية التي تم تدميرها، وكم عدد المحتجزين الذين أعيدوا، وإلى أي مدى ضعفت قوة حماس السياسية، وما إلى ذلك. أما المعنى الثاني فيتعلق بتصور النصر ويمكن تقسيمه إلى عنصرين: تصور الجمهور الإسرائيلي للنصر والتصور الخارجي للنصر من قبل أعداء إسرائيل الآخرين وكيفية رؤية الساحة الدولية لإنجازات الحملة.

وبالنظر إلى أن الجمهور الإسرائيلي ينظر إلى الحرب الحالية على أنها حرب وجودية، وأن غالبية الجمهور ينظر إليها على أنها حرب عادلة - مع إزالة مذبحة 7 أكتوبر أي شك حول عدالة الحرب - فإن الحاجة إلى النصر في هذه الحرب أصبحت أكثر أهمية. ضغطاً أكبر من المواجهات السابقة. خلال جولات القتال السابقة في غزة، على سبيل المثال، حتى لو لم يتحقق النصر بمعناه الصريح، فإنه لم يكن بالضرورة يشكل تهديدًا لدولة إسرائيل. وينظر الجمهور إلى الحملة العسكرية الحالية بشكل مختلف ويتوقع أن تستمر حتى تحقيق صورة النصر أو تحقيق الإنجازات يمكن أن يشكل انتصارا في هذه الحملة.

إن تحقيق النصر العسكري في هذه الحملة أكثر تعقيدا مما تم تقديمه في البداية، نظرا لصعوبات تحقيق النصر على جهة ما دون الدولة، بالإضافة إلى التعامل مع استراتيجية حماس القتالية واستخدامها المكثف للأنفاق والمساحات تحت الأرض التي تتجاوز ما وكانت إسرائيل على علم بذلك قبل الحرب. كما أن الضغوط الدولية المتزايدة على إسرائيل تحد من النفوذ الذي يمكن أن تمارسه إسرائيل ضد حماس.

وهناك خطر إضافي يتعلق بقابلية قياس صورة النصر العسكري، نظرا للرغبة في تقديم إنجازات يمكن إدراكها أو تبدو وكأنها انتصار. تعريف النصر من الناحية العسكرية هو تحقيق أهداف الحرب. في غياب القدرة على الإشارة إلى تحقيق واضح للأهداف - وبقدر ما تكون هذه الأهداف غير قابلة للقياس، فهذه نتيجة متأصلة تقريبًا - سيكون الاتجاه هو تأطير الإنجازات التكتيكية على أنها قابلة للمقارنة بالنصر أو تقربنا من النصر. ومن هذا النمط، على سبيل المثال، نشأت الحاجة إلى الإبلاغ عن عدد الإرهابيين الذين قتلوا، وعدد هجمات القوات الجوية، وعدد كتائب العدو التي تم تدميرها بالكامل تقريبًا؛ ومع ذلك، فإن هذه التقارير لا تولد بالضرورة شعوراً بالإنجاز أو النصر. وبدلا من ذلك، فإن موثوقيتها موضع شك، حيث أنه من الواضح للجمهور أن تحديد العدد الدقيق للإرهابيين الذين قتلوا هو أمر غير قابل للتصديق، لأنه لا يمكن إحصاؤهم بدقة، وخاصة في واقع حيث يوجد العديد من الضحايا في أنفاق غزة تحت الأرض. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدد الخسائر التي تكبدها العدو يفقد أهميته تدريجياً، لأن الخسائر في صفوف قوات الجيش الإسرائيلي، كما حدث عندما قُتل 21 جندياً في انفجار أحد المباني، هي التي تؤثر على المزاج العام، وتخلق شعوراً باليأس. . إن المخرجات، مثل هجمات القوات الجوية، لا تخلق إحساسًا بالإنجاز بل الإحباط، نظرًا لأن هذه الهجمات يُنظر إليها على أنها ذات تأثير ضئيل لمثل هذا الجهد الكبير. وتذكرنا هذه القضايا بـ"إحصاء القتلى" الأميركيين أثناء حرب فيتنام، والذي لم ينجح في تغيير شعور الأميركيين بالفشل في تلك الحرب.

علاوة على ذلك، حتى لو تحقق النصر العسكري، فقد لا يكون مصحوبًا بتصور النصر. إن تصور النصر أمر بالغ الأهمية ويكاد يكون بنفس أهمية النصر نفسه لعدة أسباب:

أولاً، في ما يتعلق بالحرب الحالية، فإن تصور النصر أمر بالغ الأهمية لإعادة سكان النقب الغربي (وبالتوازي سكان الشمال) إلى مجتمعاتهم.

ثانياً، في سياق هذه الحرب التي بدأت بفشل ملحوظ، فإن إنشاء شعور واضح بالنصر أمر بالغ الأهمية لتأكيد انتصارنا على العدو. وإذا لم يتحقق هذا فسوف يكون من الصعب أو المستحيل استعادة قدرات الردع التي يتمتع بها الجيش الإسرائيلي، وانهارت في السابع من أكتوبر/تشرين الأول. وهذا أمر بالغ الأهمية سواء ضد حماس أو ضد خصوم إسرائيل الآخرين الذين يراقبون عن كثب تطور الحرب وأداء الجيش الإسرائيلي. علاوة على ذلك، فإن تنمية تصور النصر أمر أساسي لاستعادة ثقة الجمهور في الجيش الإسرائيلي وتعزيز القدرة الاجتماعية لإسرائيل، وكلاهما تضرر بشدة من 7 أكتوبر.

إن تحقيق تصور للنصر سيكون صعباً بشكل خاص في الحملة الحالية، نظراً للضربة التي تلقتها إسرائيل في بدايتها، والتي دفعت قطاعاً كبيراً من الجمهور إلى الاعتقاد بأنه لن يكون هناك نصر محتمل في هذه الحملة بسبب الطريقة التي تم بها إحراز النصر. التي بدأت الحرب. في استطلاع أجراه معهد دراسات الأمن القومي في 3 ديسمبر/كانون الأول، أشار 41.9% من المشاركين إلى أنهم وافقوا أو وافقوا في الغالب على الادعاء بأنه بالنظر إلى ما حدث في 7 أكتوبر/تشرين الأول، لم يكن هناك سيناريو يشكل نصراً (انظر الشكل 6).

الشكل 6: هل تتفق أم لا توافق على الادعاء القائل بأنه بالنظر إلى أحداث 7 أكتوبر لا يوجد أي سيناريو يمكن اعتباره انتصارا في الحرب؟

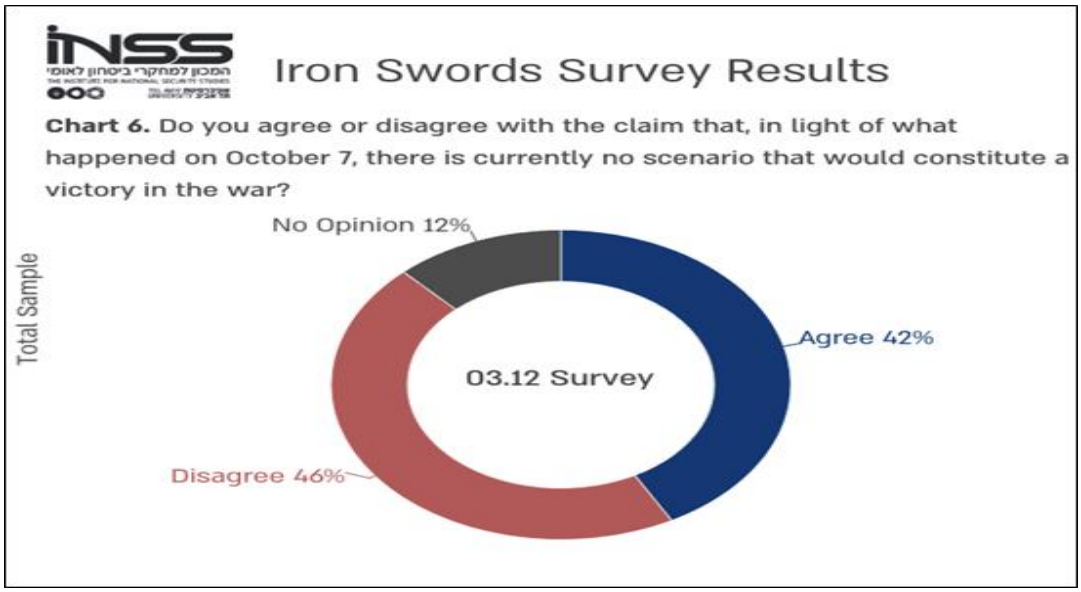

علاوة على ذلك، فإن نقطة البداية للحملة الحالية خلقت رغبة في الانتقام لدى بعض شرائح الجمهور الإسرائيلي، مما أدى إلى أهداف وغايات لم تكن غير واقعية فحسب، بل كانت أيضًا غير مقبولة بموجب القانون الدولي وفشلت في حشد الدعم

الدولي لإسرائيل. وبالتالي فإن هذه الشرائح من الجمهور قد لا تصدق أن النصر قد تحقق، حتى لو انتهت الحرب بنجاح عسكري كبير لإسرائيل. كما تلقي مسألة إعادة المحتجزين بظلالها على تصور النصر. ومع مرور الوقت والإعلان عن وفاة المزيد من الرهائن، سيكون من الصعب على نحو متزايد إقناع الجمهور بأن إعادة جثث الرهائن تمثل إنجازاً كبيراً، وهو أمر ضروري لخلق تصور للنصر. علاوة على ذلك، إذا تم إطلاق سراح عدد كبير من المحتجزين ، فمن المرجح ألا يكون ذلك نتيجة لعمل عسكري، بل بسبب صفقة تم التوصل إليها بين إسرائيل وحماس. ومن المرجح أن تتضمن مثل هذه الصفقة تنازلات إسرائيلية كبيرة وسخية، الأمر الذي سيجعل من الصعب "البيع" للجمهور الإسرائيلي باعتباره إنجازًا يشكل نصرًا.

إن تنمية "صورة النصر" هي إحدى الاستراتيجيات لتعزيز الشعور بالانتصار، وهي تستحق المناقشة. في بعض الأحيان، تتطابق صورة النصر الملموسة والفعلية؛ ومع ذلك، فإن السعي وراء صورة النصر قد يدفع صناع القرار إلى إطالة أمد الحملة دون داعٍ من خلال الجهود العسكرية والدبلوماسية. وهذا يمكن أن يضر بالتوازن بين الاحتياجات المختلفة، ويمكن أن يؤدي إلى تحركات عسكرية مضللة تحت الضغط لإنتاج مثل هذه الصورة. علاوة على ذلك، فإن صعوبة التحديد الدقيق للوزن الذي ينبغي إعطاؤه للتوقعات العامة، والتي كثيرا ما يساء فهمها، يمكن أن تؤدي إلى أخطاء في تحديد موعد إنهاء القتال أو الانتقال إلى مرحلته التالية.

إن التصور الخارجي للنصر مهم للغاية ولا ينبغي إغفاله. فهو يؤثر بشكل كبير على قدرة الردع لدى الجيش الإسرائيلي، خاصة إذا تم فتح جبهة إضافية بالتزامن مع الحرب في غزة. على الرغم من أن هذا ليس هدفًا رسميًا للحملة، إلا أن كبار المسؤولين الإسرائيليين أشاروا إلى أن القتال في غزة بمثابة رادع، مما يشير إلى الخصوم بأن مهاجمة دولة إسرائيل ومواطنيها، وخاصة على نطاق مثل ذلك الذي حدث في 7 أكتوبر، سيؤدي إلى عواقب وخيمة. عواقب. وقد أكد المتحدثون الرسميون الإسرائيليون مراراً وتكراراً أنه إذا هاجم حزب الله إسرائيل، فإن لبنان سوف يلقى نفس مصير قطاع غزة. إن إنهاء الحملة في غزة أو حتى مرحلتها القتالية الحاسمة، مع تصور أن الجيش الإسرائيلي قد هُزم، يمكن أن يضعف بشكل كبير قدرات الردع الإسرائيلية.

استنتاجات

إن مفهوم النصر في الصراع الحديث أمر بالغ الأهمية وبعيد المنال، مما يثير الجدل بين الممارسين والجمهور على حد سواء. غالبًا ما تتضمن هذه المناقشة مناقشة سياسية حول كيفية تكييف المفاهيم التقليدية للحرب - المصممة أصلاً لحرب واسعة النطاق مع الجهات الفاعلة الحكومية - مع الحروب غير المتكافئة ضد المنظمات الإرهابية.

الحرب في غزة حالة متطرفة. أهدافها ليست موضع شك. وبدلا من ذلك، يركز النقاش العام على النهج المتبع في الحرب والشكوك المتزايدة في إمكانية تحقيق الأهداف، إلى جانب الشعور بأن هذه الحرب لن يتم النصر فيها، على الرغم من الأحداث المؤلمة التي أشعلتها. ويؤدي الخطاب السياسي، وخاصة من المسؤولين الذين سيحاسبون على أحداث 7 أكتوبر/تشرين الأول، والذين ما زالوا في مناصبهم وسط الكثير من الجدل، إلى تفاقم المشكلة. وتكشف الاستطلاعات التي أجراها معهد دراسات الأمن القومي منذ بدء الحرب عن تضاؤل شعور الجمهور بالإنجاز مع استمرار الحرب، مع تزايد القلق

من أن إسرائيل لن تفوز بالحرب. سيؤثر هذا الشعور المتزايد بالهزيمة على شعور الناس الشخصي بالأمان. إن التركيز الشديد على قضية الرهائن يسلط الضوء على معضلة أوسع: فرغم أن الحرب يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها مبررة، فإن التحدي المتمثل في تحديد النصر وتحقيقه أصبح تقريباً بمثابة اختبار أخلاقي للمجتمع الإسرائيلي.

وتؤكد هذه التطورات الحاجة إلى قيادة شفافة وصادقة في إسرائيل، تنقل الحقائق والبدائل والخيارات بوضوح وصدق. وتكشف الاستطلاعات عن الافتقار إلى ثقة الجمهور في القيادة السياسية الحالية، وهو ما تفاقم بسبب التصريحات المتغطرسة حول "النصر المطلق". ويثير هذا الوضع مخاوف من أن إمكانية تحقيق تصور النصر في الحرب، والذي يعتبره معظم الإسرائيليين ضروريا، قد تتلاشى.

استندت هذه الاستطلاعات إلى عينة تمثيلية مكونة من 500 مشارك من السكان اليهود البالغين في إسرائيل. تم إجراء الاستطلاعات أسبوعيًا في الفترة ما بين 12 أكتوبر و31 ديسمبر، بقيادة مكتب تحليلات .INSS وتم تنفيذ العمل الميداني من قبل معهد رافي سميث باستخدام استبيانات الإنترنت. تضمن مزيج الاستبيانات سلسلة من الأسئلة المتسقة بالإضافة إلى أسئلة حول مجموعة متنوعة من المواضيع التي تتغير كل أسبوع. وكان هامش الخطأ للعينة +/- 4% بفاصل ثقة 95%.

* * *

معهد االأمن القومي للدراسات : عودة السياسي إلى الخطاب الوطني: انعكاسات ذلك على الصمود الوطني أثناء الحرب

بقلم مئير الران، وعنات شابيرا

بعد مرور خمسة أشهر على الحرب، يبدو أن الانقسامات السياسية والاجتماعية التي شهدتها حركة 6 أكتوبر قد عادت إلى مركز الصدارة، وأعادت تشكيلها من خلال قضايا تتعلق بما يحدث في ساحة المعركة، ومستقبل الحرب، ومصير المحتجزين. وقد يكون لذلك عواقب وخيمة على مرونة إسرائيل الاجتماعية وأمنها القومي

عادت الخلافات والاستقطابات السياسية، في الآونة الأخيرة، إلى واجهة الخطاب العام والإعلامي في إسرائيل. وفي حين يمكن للمرء أن ينظر إلى هذا الاتجاه على أنه يشير على ما يبدو إلى العودة إلى نوع ما من الحياة الطبيعية، وهو جانب إيجابي في زمن الحرب، فإنه يفرض أيضًا تحديات كبيرة على مرونة المجتمع الإسرائيلي. إن الخطاب الاستقطابي يضر بالتضامن الاجتماعي، ويقوض الثقة في أجهزة الدولة وعملية صنع القرار، ويلقي بظلال من الشك على دوافع منظمات المجتمع المدني. وبالنظر إلى هذا، يجب على صناع القرار والسياسيين في إسرائيل أن يولوا اهتمامًا وثيقًا للغاية بالوضع وأن يحاولوا تجنب إضافة المزيد إلى الخطاب السياسي السام والمؤذي. في المقام الأول، يجب عليهم الامتناع عن تصوير القضايا الحساسة المتعلقة بالحرب - والخلافات حولها مشروعة تمامًا - على أنها قضايا سياسية استقطابية، مثل قضية المحتجزين.

خلال الأسابيع القليلة الماضية، عادت الخلافات السياسية والاجتماعية داخل المجتمع الإسرائيلي إلى واجهة الخطاب الاجتماعي والإعلامي في إسرائيل. حتى ذلك الحين، كانت الأمة منشغلة بالحرب، مما خلق صورة للوحدة حول أهداف الحرب. ولكن في الآونة الأخيرة، عادت الأزمة الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع الإسرائيلي التي نشأت نتيجة لمحاولات الحكومة

للمضي قدماً في إصلاح / ثورتها القضائية / النظامية - إلى الظهور مرة أخرى في الخطاب العام حول قضايا مختلفة، بما في ذلك تلك المتعلقة مباشرة بإدارة الحرب. في غزة.

بشكل عام، تظهر هذه الخلافات جزئيًا في سياق الحكومة الحالية وأولوياتها وسلوكها، وكذلك في ما يتعلق بالجوانب المدنية للحرب. وتشمل هذه، على سبيل المثال، ميزانية الدولة التي تمت الموافقة عليها مؤخرًا في القراءة الأولى من قبل الكنيست، أو تعديلات قانون الخدمة العسكرية. هذا بالإضافة إلى تبادل الإهانات الشخصية بين السياسيين والادعاءات بأن رئيس الوزراء يريد مواصلة الحرب لاعتبارات شخصية ولا يعطي الأولوية القصوى لإطلاق سراح المحتجزين في غزة، لأن معظمهم لا يأتون من قاعدته التقليدية من المؤيدين..

وفي الوقت نفسه، أصبحت الخلافات السياسية أكثر تطرفاً في ما يتعلق بالموازنة بين هدف الإطاحة بحماس عن طريق "النصر العسكري المطلق" وبين الجهود المبذولة لتحرير المحتجزين. وحتى الحملة العامة التي تشنها عائلات المحتجزين في مواجهة الحكومة أصبحت أكثر حدة ومن الممكن أن تتخذ طابعاً سياسياً، ويرجع ذلك جزئياً إلى الخلافات بين العائلات التي يتم تصويرها على أنها سياسية. وشمل تصاعد الخطاب السياسي على مواقع التواصل الاجتماعي اتهامات بحملة تهدف إلى تشويه سمعة أهالي المحتجزين كما كشف تقرير منظمة Fake Reporter التي زعمت أن مؤثرين على مواقع التواصل الاجتماعي مؤيدين لرئيس الوزراء حاولوا تصوير حملة عائلات المحتجزين باعتبارها غير شرعية وغير حقيقية. وبالمثل، فإن مسألة المساعدات الإنسانية لسكان قطاع غزة أدت أيضًا إلى مظاهرات على المعابر الحدودية، كان بعضها عنيفًا، مما تطلب تدخل الشرطة. كان هناك أيضًا نقاش سياسي كبير بشأن "اليوم التالي" للحرب. ويشمل ذلك اقتراح اليمين المتطرف بإعادة توطين غزة والمناقشات حول جدوى دمج الفصائل الفلسطينية في أي اتفاقيات مستقبلية تتعلق بالحكم والإدارة المدنية في غزة. تشير الأبحاث واستطلاعات الرأي إلى أن هذه الخلافات غالبًا ما تتماشى مع المواقف السياسية التي كان لدى هؤلاء الأشخاص قبل الحرب.

خلال الأسابيع الأولى من الحرب، اعتُبر أي خطاب سياسي متطرف على نطاق واسع غير مناسب، مع التركيز على تعزيز الوحدة الوطنية ("معاً سننتصر"). حتى أولئك الذين أجروا استطلاعات الرأي السياسية تعرضوا للانتقاد، على الرغم من أن استطلاعات الرأي أصبحت منذ ذلك الحين روتينية مرة أخرى. وينعكس تجدد الخلافات السياسية في استئناف وانتشار الاحتجاجات العامة - على جانبي الانقسام السياسي وعلى مجموعة متنوعة من القضايا. واستؤنفت التظاهرات التي تطالب باستقالة رئيس الوزراء، وأعلن العديد من المنظمات – مثل قوة كابلان وإخوان السلاح – عزمها على تكثيف احتجاجاتها. وفي هذا السياق، قال 56% من المشاركين في الاستطلاع الأخير الذي أجراه معهد دراسات الأمن القومي في 4 فبراير/شباط إنهم قلقون أو قلقون للغاية بشأن حالة المجتمع الإسرائيلي في اليوم التالي للحرب.

يمكن اعتبار عودة الخطاب السياسي والاحتجاجات في المجتمع الإسرائيلي علامة إيجابية على التعافي من الشلل الناجم عن الصدمة الجماعية لأحداث 7 أكتوبر. وتعترف الأدبيات البحثية بظاهرة "الالتفاف حول العلم"؛ عندما تهدد أزمة ما القيم الأساسية لمجتمع معين، فإن الجمهور سوف يوحد قواه ويدعم دون قيد أو شرط قرارات القيادة السياسية فيما يتعلق بكيفية حل تلك الأزمة. مباشرة بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول، أصبح المجتمع الإسرائيلي موحداً في دعم أهداف الحرب

والجيش، واضعاً جانباً الانقسامات والانقسامات الموجودة مسبقاً قبل هجوم حماس. وتنعكس هذه الوحدة القائمة إلى حد كبير حتى اليوم في وسائل الإعلام الرئيسة. بالإضافة إلى ذلك، في وقت مبكر من الحرب، انضمت منظمات المجتمع المدني - بما في ذلك تلك التي تم تحديدها سابقًا على أنها سياسية - معًا في الجهود التطوعية، والأهم من ذلك، اتفقت على تنحية الخطابات السياسية المثيرة للخلاف جانبًا. ومع تحول الحرب إلى صراع منخفض الحدة، والذي قد يستمر لعدة أشهر، يبدو أن المجتمع الإسرائيلي يتكيف مع "روتين الحرب". وقد أدى هذا التحول إلى تراجع الحاجة إلى الوحدة، مما أعاد الانقسامات الاجتماعية والسياسية إلى واجهة الخطاب بقوة متجددة.

تشكل عودة الخلافات السياسية إلى الظهور تحديًا لقدرة المجتمع الإسرائيلي على الصمود وقدرته على تحمل حرب طويلة وشاقة. ومن الممكن أن يعيق الاستقطاب تعافي إسرائيل من الأزمة على عدة مستويات. ويعمل الخطاب الاستقطابي على تآكل التضامن الاجتماعي الذي يشكل عنصرا حاسما في القدرة الاجتماعية على الصمود؛ فالتضامن يمكّن المجتمع من الاتحاد والعمل معًا، بما في ذلك من خلال المشاركة المدنية واسعة النطاق، لإعادة بناء الأنقاض - مجازيًا وحرفيًا. ويؤثر الاستقطاب أيضًا على تصور المجتمع لذاته ومستويات الأمل والتفاؤل، وهي أمور حيوية للمرونة الاجتماعية. إن عودة خطاب الاستقطاب - خاصة إذا تحول إلى العنف - يقوض التضامن الاجتماعي لأنه يركز على ما يفرق ويميز القطاعات المختلفة في المجتمع، ويقوض الثقة في مؤسسات الدولة، ويهدد التعاون المدني الضروري. ويتجلى أحد الأمثلة على التأثير السلبي لتجدد الاستقطاب في استطلاع المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الذي أجري في 4 شباط/فبراير (انظر الشكل 1) الذي أظهر تراجعاً في شعور إسرائيل بالتضامن، وبالتالي صمودها الاجتماعي للمرة الأولى منذ بدء الحرب. ولا يزال صحيحاً أنه في معظم مؤشرات المرونة، لا تزال الاتجاهات الإيجابية ثابتة ومستقرة نسبياً. ومع ذلك، تشير البيانات إلى تحول مثير للقلق في المشاعر العامة، مع استئناف الخطاب العام السام الذي تسبب بالفعل في أضرار.

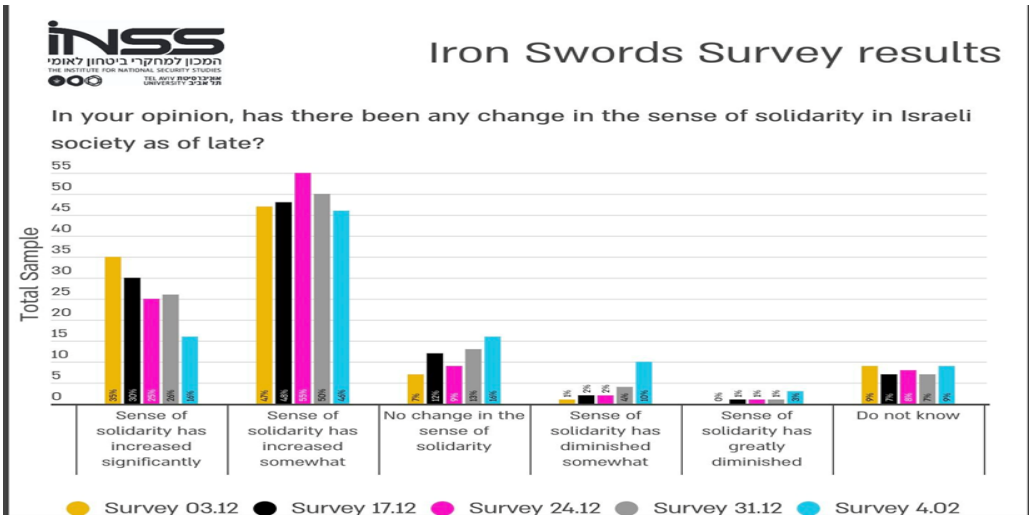

وكي يتمكن أي مجتمع من التعافي بنجاح من أزمة عميقة وشديدة، فإن الثقة في عملية صنع القرار وقادة البلاد أمر ضروري، جزئياً لضمان تعاون عامة الناس في تنفيذ القرارات وتعزيز الشعور العام بالأمن. إن استئناف الخطاب السياسي المثير

للانقسام يصبغ العديد من القرارات التي يتم اتخاذها حاليا. بشأن المسائل المدنية والعسكرية. بصبغة سياسية. على سبيل المثال، في الاستطلاع الذي أجري في 4 فبراير/شباط، ادعى 56% من المشاركين أنهم لا يتفقون مع العبارة القائلة بأن قرارات القيادة السياسية في ما يتعلق بقضية المحتجزين مبنية على الاعتبارات ذات الصلة وليس الاعتبارات السياسية. وفي نفس الاستطلاع، اختلف 64% من المشاركين مع القول بأن القرارات التي اتخذتها القيادة السياسية بشأن الحرب كانت مبنية على اعتبارات عسكرية فقط وليس سياسية (انظر الشكل 2). ويشكل هذا ارتفاعا كبيرا مقارنة بنتائج الاستطلاع السابق الذي أجري في 31 كانون الأول/ديسمبر، والذي طرح نفس الأسئلة. ويجب أخذ هذه النسب، التي تعكس عدم ثقة الجمهور في قرارات الحكومة، في الاعتبار إلى جانب انخفاض مستوى الثقة الذي عبر عنه الجمهور، في استطلاع 4 فبراير، بالحكومة نفسها (24%) ورئيس الوزراء (30%).). ويمكن العثور على المزيد من الأدلة على التأثير السلبي لتسييس الخطاب في الدراسات الاستقصائية التي أجراها كيمتشي وآخرون، والتي تبين أن المشاركين الذين يدعمون الحكومة يرون أن المرونة أعلى في جميع المعايير: الوطنية والمجتمعية والشخصية. أحد التفسيرات لهذه الظاهرة هو أن مؤيدي الحكومة لديهم ثقة أكبر في قراراتها

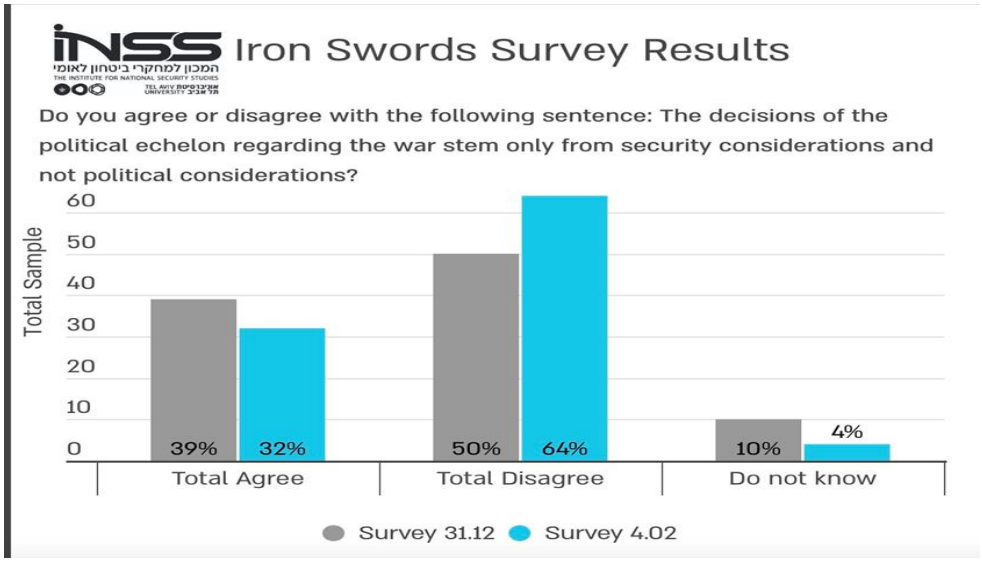

تجدر الإشارة إلى أنه في بداية الحرب، لعبت منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات التي كانت نشطة في الاحتجاجات الاجتماعية، دورًا مركزيًا في ضمان استمرار الاقتصاد والمجتمع الإسرائيلي في العمل، فإن استئناف مشاركتها السياسية سيجعل من الممكن ومن الصعب عليها أن تكون بمثابة رابط لرأس المال الاجتماعي، وهو أمر ضروري للتغلب على الأزمة الداخلية، وخاصة في مواجهة ضعف الحكومة. وكلما أصبحت أنشطتها ملوثة بإيحاءات سياسية سامة، كلما أدت الخلافات الحقيقية بين الجمهور إلى تقويض قدرة هذه المنظمات على مساعدة أي جانب من جوانب المجهود الحربي الإسرائيلي. وهذا بدوره سيؤدي إلى إضعاف القدرة الاجتماعية على الصمود.

في الختام، فإن استئناف الخطاب السياسي والاستقطاب يمكن أن يضر بشكل كبير بقدرة المجتمع الإسرائيلي على بناء صموده الاجتماعي اللازم للتعافي من هذه الأزمة الكبرى. وللحد من هذه الآثار السلبية، يجب على صناع السياسة

الإسرائيليين تجنب الخطاب السياسي السام قدر الإمكان وتجنب تعميق الانقسامات والاستقطاب الموجود في المجتمع الإسرائيلي ككل - وخاصة فيما يتعلق بالحرب.

اعتمدت الاستطلاعات على عينة تمثيلية من السكان اليهود البالغين في إسرائيل وشملت 500 مشارك. تم إجراء الاستطلاعات في الفترة من 12 أكتوبر إلى 4 فبراير، بقيادة مكتب تحليلات البيانات في .INSS وقام بالعمل الميداني معهد رافي سميث واستند إلى استبيانات عبر الإنترنت. الحد الأقصى لخطأ أخذ العينات لكل عينة هو ±4 في المئة عند مستوى ثقة 95 في المئة.

* * *

جيروزاليم بوست: الاستراتيجية الوطنية الأميركية لمكافحة معاداة السامية تحتاج إلى تعزيز

بقلم كينيث باندلر

لا يعرف معظم الأميركيين خطة البيت الأبيض الشاملة لمكافحة معاداة السامية في الولايات المتحدة. سمع 17% فقط من اليهود الأميركيين و12% من عامة الناس في الولايات المتحدة عن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة معاداة السامية وفقًا لأحدث تقرير للجنة اليهودية الأميركيين AJCعن حالة معاداة السامية في الولايات المتحدة. فقط 56% من اليهود والبالغين عمومًا لم يسمعوا شيئًا على الإطلاق عن المبادرة، في حين أن 27% من اليهود و33% من عامة الناس لم يسمعوا الكثير.

ووصف البيت الأبيض استراتيجيته، الصادرة في مايو 2023، بأنها "الجهود الحكومية الأميركية الأكثر شمولاً وطموحًا لمكافحة معاداة السامية في التاريخ الأميركي". تم إنتاج الخطة المكونة من 62 صفحة في خمسة أشهر، بعد مشاورات مع اللجنة اليهودية الأميركية وغيرها من المنظمات اليهودية الوطنية التي طالما دعت إلى اتباع نهج شامل للمجتمع بأكمله لمواجهة معاداة السامية المحلية المتزايدة باستمرار.

تواجه الاستراتيجية الوطنية أول اختبار إجهاد لها. ويقول ما يقرب من ثلثي اليهود الأميركيين، 63%، إن وضع اليهود في الولايات المتحدة أصبح أقل أمانًا عما كان عليه قبل عام. وهذه نتيجة مؤلمة، خاصة عند مقارنتها بـ 41% الذين قالوا نفس الشيء عام 2022 و31% عام 2021.

عكست استطلاعات اللجنة اليهودية الأمريكية، التي أجريت في الفترة من 17 أكتوبر إلى 21 نوفمبر 2023، تأثير هجوم حماس في 7 أكتوبر في إسرائيل والتصاعد الفوري في معاداة السامية في جميع أنحاء الولايات المتحدة. من بين 63% الذين يقولون إن وضع اليهود في الولايات المتحدة أصبح أقل أمانًا مما كان عليه قبل عام، قال 28% أن ذلك يرجع إلى الحرب بين إسرائيل وحماس، بينما عزا 18% ارتفاع الهجمات أو الجرائم أو العنف المعادي للسامية، و17% قالوا إن ذلك يرجع إلى الحرب بين إسرائيل وحماس. صرح٪ أن معاداة السامية والعنصرية أكثر علنية ومقبولة.

وتنعكس مشاعر الضعف الشديدة في الأعداد التي غيرت سلوكياتها في العام الماضي لإخفاء هويتها اليهودية. وكان هناك 46% من المشاركين في الاستطلاع الجديد، مقارنة بـ 38% عام 2022، تجنبوا ارتداء الرموز اليهودية، أو الذهاب إلى أماكن معينة أو

نشر المحتوى عبر الإنترنت. وقفزت نسبة أولئك الذين يتجنبون أماكن أو أحداث أو مواقف معينة إلى 26% من 16% في العام السابق.

"لا تزال معاداة السامية عبر الإنترنت هي المشكلة الأكبر. قالت هولي هوفناجل، مديرة مكافحة معاداة السامية في اللجنة اليهودية الأمريكية، خلال ندوة عبر الإنترنت عقدتها اللجنة اليهودية الأمريكية في فبراير/شباط: "إنه المكان الذي يعاني فيه اليهود من معاداة السامية أكثر من غيرهم". أفاد 62% من اليهود الأمريكيين أنهم شاهدوا أو سمعوا محتوى معاد للسامية عبر الإنترنت أو على وسائل التواصل الاجتماعي خلال العام الماضي، وتجنب 30% منهم نشر محتوى عبر الإنترنت قد يكشف عن هويتهم اليهودية. بالإضافة إلى ذلك، قال 22% ممن رأوا أو سمعوا معاداة السامية عبر الإنترنت أنهم شعروا بالتهديد الجسدي بسبب تلك الحوادث عبر الإنترنت.

في أول استطلاع سنوي أجرته اللجنة اليهودية الأميركية لعامة الناس حول معاداة السامية في أميركا، في عام 2020، سمع 53٪ فقط عن مصطلح "معاداة السامية" ويعرفون ما يعنيه. وقال 21% آخرون إنهم لم يسمعوا هذا المصطلح من قبل، وقال 25% إنهم سمعوه ولكنهم غير متأكدين مما يعنيه. اليوم، أصبح الأميركيون أكثر دراية بهذه الكلمة بشكل عام. الآن، 70% سمعوا عن "معاداة السامية" ويعرفون ماذا تعني، في حين أن 20% سمعوا المصطلح ولكنهم غير متأكدين من معناه، في حين أن 10% لم يسمعوا به قط.

وينعكس إدراك معاداة السامية أيضًا في 74% من البالغين الأميركيين الذين يقولون إن معاداة السامية تمثل مشكلة في أميركا، وهي زيادة مهمة مقارنة بـ 60% الذين قالوا الشيء نفسه عام 2021، و68% عام 2022. علاوة على ذلك، أولئك الذين يعتبرون معاداة السامية في الولايات المتحدة ارتفعت نسبة المشاكل الخطيرة للغاية في الولايات المتحدة بشكل ملحوظ من 22% عام 2022 إلى 34% عام 2023.

وتشير هذه الاتجاهات إلى انفتاح الأميركيين بشكل عام على تبني خطة وطنية لمكافحة معاداة السامية والمساعدة في تنفيذها. وينبغي أن يشمل النهج المجتمعي بأكمله لمكافحة معاداة السامية المحلية جميع الأعراق والأديان في سكان الولايات المتحدة المتنوعين، متحدين في الاعتراف بأن الكراهية التي تستهدف اليهود تؤثر على جميع الأميركيين.

في أغلب الأحيان، كانت المنظمات اليهودية التي دافعت عن الإستراتيجية الوطنية وأشادت بتقديمها قبل تسعة أشهر، هي المروج الرئيس لها، وذلك لأسباب وجيهة. وجد الاستطلاع السنوي الخامس للجنة اليهودية الأميركية لليهود الأميركيين حول تجاربهم مع معاداة السامية في الولايات المتحدة أن 93٪ يقولون إن معاداة السامية في أمريكا تمثل مشكلة. وارتفعت نسبة الذين يعتبرون معاداة السامية مشكلة خطيرة للغاية إلى 53% عام 2023 من 43% عام 2022. علاوة على ذلك، يقول 86% إن معاداة السامية في أميركا زادت خلال السنوات الخمس الماضية، بينما قال 50% إنها زادت كثيرًا.

ومع ذلك، فإن الانفصال بين الاعتراف بين الأميركيين بأن معاداة السامية تمثل مشكلة متنامية في الولايات المتحدة والوعي بالاستراتيجية الوطنية للإدارة أمر مثير للقلق. وينتظر دعم كبير محتمل إذا عرف المزيد من الأفراد بوجود خطة البيت الأبيض واتساع نطاقها. تؤكد الاستراتيجية الوطنية في البداية على أن معاداة السامية أصبحت "طبيعية" بشكل متزايد في

المجتمع الأمريكي. وهو يحتوي، مع مواعيد نهائية، على الإجراءات التي يتعين على الوكالات الفيدرالية إكمالها بحلول مايو 2024، مع دعوات محددة للعمل للكونغرس وسلطات الولايات والسلطات المحلية والمجتمع المدني وقادة المجتمع والزعماء الدينيين والقطاع الخاص والمواطنين الأفراد. ووجدت استطلاعات اللجنة اليهودية الأميركية أن 95% من اليهود و92% من عامة الناس يتفقون على أن معاداة السامية تؤثر على المجتمع ككل وأن جميع الأمريكيين، وليس اليهود فقط، مسؤولون عن مكافحتها.

لضمان استمرار إعطاء الأولوية لمكافحة معاداة السامية المحلية، يجب على الإدارة إنشاء منصب رفيع المستوى لتنسيق التنفيذ الكامل للاستراتيجية الوطنية، لإبقاء الجمهور على اطلاع بالتقدم المحرز من خلال التحديثات المنتظمة، والتأكد من استمرار هذه المبادرة المهمة من قبل أي شخص. الرئيس في السنوات المقبلة. لقد حققت الولايات المتحدة تقدماً كبيراً في معالجة معاداة السامية على المستوى الدولي. في عام 2004، أنشأ الكونغرس منصب المبعوث الخاص لمراقبة ومكافحة معاداة السامية في وزارة الخارجية لتشجيع الحكومات في جميع أنحاء العالم على مواجهة معاداة السامية في بلدانها ومناطقها.

إن إنشاء موقف للتعامل بشكل عاجل مع معاداة السامية المحلية سيعطي دفعة أخرى مطلوبة لتعزيز الاستراتيجية الوطنية.

* * *

جيروزاليم بوست: مسؤولية هرتسوغ الصهيونية: إنقاذ السياسة الإسرائيلية - رأي

بقلم جيل تروي

علينا جميعا، كصهاينة مسؤولية، أن نسعى إلى حل وسط بشأن قضية المسودة الحريدية. البناء على الخوف الحالي من أعدائنا والطفرة الوطنية.

إنه أمر مثير للغضب. إن أغلب الإسرائيليين يريدون سياسة جديدة تتسم بالاحترام المتبادل. ومع ذلك أدمنت وسائل الإعلام، ووسائل الإعلام الاجتماعية، والساسة لدينا الكثير من سياسات الشيطنة والغوغائية.

في الآونة الأخيرة، لم يعجب أحد الأشخاص في مجموعة واتساب بعمود كتبته - وهذه ليست المرة الأولى، ولن تكون الأخيرة. لكن لماذا تصفني بالخائن من خلال الإشارة إلى أن هذا "ينتمي إلى وسائل الإعلام المؤيدة للفلسطينيين"؟ على النقيض من ذلك، عندما لاحظت أن بعض "عائلات المحتجزين" لا تتفق مع ما تسميه وسائل الإعلام "عائلات المحتجزين "، قال لي أحد المحامين الأصدقاء ساخرًا: "لا يمكنك انتقاد أي شيء يقوله أي من أقارب المحتجزين..... يجب أن تستمع إليهم!"

لقد جسَّد هذان التبادلان البسيطان التحدي الداخلي الرئيس الذي يواجه إسرائيل، بمجرد فوزنا في هذه الحرب: فنظراً لمدى براعتنا في الموت معاً، فهل نستطيع أن نتعلم كيف نعيش معاً؟ كان الرد البافلوفي لمستخدم الواتساب على مقال لم يعجبه هو سياسة الكلام التافه بأسلوب 6 أكتوبر. ويصر اليمينيون على أن الأنواع المناهضة لبيبي هي التي بدأت هذه

الظاهرة، وهم من أكثر ممارسيها شراسة. ويلقي اليساريون اللوم على بنيامين نتنياهو واليمين. نحن الوسطيون نرى كل طرف يستخدم تطرف الطرف الآخر لتبرير عدوانه وعدم مسؤوليته.

وعلى النقيض من ذلك، انتهك صديقي المحامي الوضع السياسي الراهن بشكل مضاعف. أظهر التعاطف مع قبول التعقيد. انها حقيقة. إن أي شخص لا يستطيع أن يتخيل مدى كابوس تعامل هذه العائلات مع هذا الرعب المستمر الذي لا يمكن تصوره، ليس له قلب. لكن أي شخص يضع سياسات لصالح 9.3 مليون شخص يواجهون أعداء أشرار بناءً على أحبائهم الذين يعيشون كابوسًا ليس له رأس.

جميعا نعرف التاريخ جيدا لدرجة أننا لا نستطيع أن نصف السياسات القبلية الوحشية التي ينتهجها الإسرائيليون بأنها "غير مسبوقة". لقد ظل اليهود والصهاينة والديمقراطيون الليبراليون في العالم يحطون من قدر منافسيهم السياسيين لفترة طويلة بغض النظر عما تهيمن عليه التكنولوجيا: في خطابات "جدعة" أمام المطبعة؛ وخلال "العصر المظلم للصحافة الحزبية" في أميركا؛ على الراديو. على التلفاز؛ متصل. أترك الأمر لعلماء النفس واللاهوتيين لشرح هذه المتعة في إسقاط جارك، واغالبًا ما يعكس الذعر أنهم ليسوا مخطئين فحسب، بل يهددونك أيضًا.ولكن معظم الإسرائيليين تعلموا في السابع من تشرين الأول (أكتوبر) ما ظل البعض منا يجادل به لسنوات: إن إسرائيل تفتقر إلى هامش الخطأ الذي تتمتع به الديمقراطيات الأخرى في الانغماس في مثل هذا النوع من "افعل ذلك بهم قبل أن يفعلوا ذلك". أنت السياسة. أعداؤنا أشرار للغاية؛ حدودنا ضعيفة للغاية؛ مساحة المعيشة لدينا، صغيرة جدًا.

إسكات السياسيين المتطرفين لصالح الوطنية

دعونا نسكت سياسيينا التافهين والمغرورين والمستقطبين بينما نعزز رئيسنا الوطني. في أغسطس 2022، احتفالًا بالذكرى السنوية الـ 125 لتأسيس المؤتمر الصهيوني بقيادة تيودور هرتزل في بازل، وصف الرئيس إسحاق هرتسوغ "الصهيونية المسؤولة" التي نحتاجها. وأعلن: "معاً، سنختار المسؤولية كل يوم ونحافظ على سلامة بلدنا وشعبنا؛ معًا، سنواصل النقاش والجدال والتصدي للأسئلة الصعبة مع تعزيز حوار محترم ومثري ومسؤول بين جميع أجزاء الشعب اليهودي.

ولكن من المؤسف أنه في غضون أشهر، تحدى المتطرفون من الجانبين هذه الدعوة إلى اللياقة والمسؤولية - بشكل فاضح ومدمر للذات. ومنذ 7 تشرين الأول (أكتوبر)، يواصل جنودنا "اختيار المسؤولية" بنبل وبطولة، للحفاظ على "سلامتنا". ونحن مدينون لهم، وللمحتجزين، ولكل مواطن مقتول ومشوه، ولأنفسنا، بإقامة "حوار محترم ومثري ومسؤول"، كما يناصر الرئيس هرتسوغ.لذا، نعم، حان الوقت لتغيير اللهجة. يجب على المواطنين تقديم ثلاثة وعود:

أولاً، ضبط النفس. حاول عندما تتجادل حول السياسة، أن تكون متحضرًا، ومحترمًا، ومتعاطفًا، ومتقبلًا للتعقيد مع تجنب اغتيال الشخصية واتهامات الخيانة ضد مواطنيك.

ثانيا، دعونا نحول هذا العدوان المكبوت إلى رد فعل عنيف خلاق ضد شيطنة السياسيين وتجار الكراهية في وسائل الإعلام. اخرجوا من السياسيين الذين يلقون الإهانات - حتى لو حضروا الأحداث والمظاهرات للانسحاب عندما ينشرون سمومهم.

فرض التعتيم الإعلامي أيضًا. ألن يكون من المدهش أن يشاهد الجميع أي محطة إخبارية يفضلونها في الساعة 8 مساءً. لمدة خمس ليال متتالية، ولكنهم استخدموا وسائل التواصل الاجتماعي لتنسيق إقبال كبير على التلفاز أو تغيير القناة بمجرد اندلاع أول مباراة صراخ على قناتهم المفضلة؟

وأخيرا، دعونا نتبنى مواقف أكثر دقة وواقعية، ونخفف من التوقعات في حين نقبل تلك الأداة الديمقراطية الأساسية التي تسمى التسوية. ويتعين على نشطاء "وزير الجريمة" الذين يطالبون بإسقاط نتنياهو أن يقترحوا على الرئيس هرتسوج العفو عن بيبي بشكل استباقي، إذا كانوا يريدون حقاً إنهاء عصر بيبي. وهوس بيبيستاس. ينبغي على أعضاء الائتلاف أن يعيدوا الفئات المعتادة إلى جائزة إسرائيل لهذا العام، وتكريم بعض اليساريين الذين يختلفون معهم سياسياً، ولكنهم مع ذلك قاموا ببناء هذه المعجزة التي نسميها نحن الصهاينة دولة إسرائيل.

ويجب علينا جميعًا، كصهاينة مسؤولية، أن نسعى إلى حل وسط بشأن قضية المسودة الحريدية. البناء على الخوف الحالي من أعدائنا والطفرة الوطنية، وتأييد استدعاء جماعي لجميع طلاب المدارس الدينية البالغين من العمر 18 عامًا باستثناء الأكثر استثنائية للخدمة في الحرس المدني. يجب على الحريديم أولاً حماية مجتمعاتهم، كفترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات إلى تجنيد أوسع. تنمية ثقافة الخدمة، والاعتراف بأن التاريخ اليهودي مليء بالعلماء المحاربين. اطلب من فيلق الدفاع الجديد أن يعلمك عن هؤلاء القدوة.وقد تؤدي هذه التسوية إلى تخفيف مقاومة اليهود المتشددين. وسوف ينقذ الجيش من عدد كبير جدًا من المجندين ذوي المواهب التلمودية في العصور الوسطى الذين يفتقرون إلى المهارة والحافز للخدمة في جيشنا الحديث.

وأخيراً، الالتفاف حول دعوة الرئيس هرتسوغ إلى "الصهيونية المسؤولة". استعداداً لما سيكون يوم الاستقلال المؤلم. والذي يصادف هذا العام يوم 14 مايو/أيار، وهو التاريخ العلماني المهم. دعونا نستضيف الصالونات الصهيونية. اقرأ النصوص الصهيونية التأسيسية والحديثة بهدف محدد: كتابة مقدمات قصيرة للدستور المثالي الذي نعتقد نحن وجيراننا أن إسرائيل بحاجة إليه، والذي، على حد تعبير هرتسوغ الرنان"يعطينا إحساسنا بالمصير المشترك وكذلك القدر المشترك"، في حين نبقى "راسخين في أعمق جذورنا، وننسج معًا الخيوط التي لا تنفصل عن الشعب والأرض والدولة".

* * *

i24NEWS: تحذير مجلس الأمن القومي للإسرائيليين قبل رمضان

حذر مجلس الأمن القومي الإسرائيلي الإسرائيليين من السفر في شهر رمضان طالبهم خلالها بتوخي اليقظة بصورة تتناسب مع توصيات التحذير. ويقدر المجلس بأن التنظيمات المسلحة من المتوقع أن تستغل الحرب والتوتر بخصوص الحرم القدسي والمسجد الأقصى و"تحريض" نشطاء ومؤيدين لهم لتنفيذ هجمات ضد إسرائيليين في الخارج.

وفي البيان الصادر ذكر أنه في "شهر رمضان يحل هذا العام بين التواريخ العاشر من آذار/مارس وحتى الثامن من نيسان/ابريل، ولهذه الفترة يوجد معنى ديني هام وخاص في العالم الأسلامي" وأشار البيان الى أن هذه التنظيمات ترى في شهر رمضان فرصة لتنفيذ عمليات وأنشطة عنيفة."في هذه الفترة يتزايد التحريض ومطالبات جهات إسلامية راديكالية (بالتشديد على المنظمات الجهادية العالمية مثل داعش والقاعدة) للقيام بعمليات".

"على ضوء ذلك، مجلس الأمن القومي يطالب بتوصياته الجمهور الإسرائيلي بالتصرف بمسؤولية خلال السفر الى الخارج والتصرف بصورة تتناسب مع تحذيرات مجلس الأمن القومي. لا يمكن في هذه المواعيد تغيير مستوى التحذير من السفر في المدن المختلفة، كما ورد في الموقع الإلكتروني لمقر الأمن الوطني".

* * *

i24NEWS: الشاباك يبدأ بإجراء تحقيق بإخفاقات السابع من أكتوبر

وبذلك ينضم جهاز الشاباك الى الجيش الإسرائيلي الذي بدأ بالفعل تحقيقا بالموضوع

لأول مرة منذ بداية الحرب أمر رئيس جهاز الأمن العام-الشاباك رونين بار البدء بتنفيذ تحقيقات عملياته في الأقسام والوحدات المختلفة حول إخفاقات السابع من أكتوبر والتي سبقها. وبذلك وفقا لموقع "واينت" ينضم الشاباك الى الجيش لإسرائيلي الذي بدأ بالفعل بالتحقيق بالأحداث .

وصرح مسؤولون في الشاباك وفقا للتقرير بأنه على ضوء التحقيقات التي تجري خلال الحرب، التقديرات هي بأن التحقيقات ستتواصل لعدة أسابيع، ومن الممكن حتى آشهر. في المقابل، أيضا مراقب الدولة متنياهو انجلمان بدأ بجمع مواد من جهاز الأمن العام لصاح التحقيق الذي يقوم به.

في حين أكد الشاباك بدء التحقيقات العملياتية، في المقابل مع القتال في قطاع غزة وإحباط الهجمات في الضفة الغربية، قبل شهر رمضان. الشاباك سيحقق بما حدث في الليلة بين السابع والثامن من أكتوبر، والتي تم الحصول خلالها على تحذير من إمكانية عملية لحماس، الإشارات التي تم الحصول عليها ولم يتم ترجمتها لبداية حرب، الشرائح الهاتفية التي تبادلها عناصر النخبة في حماس قبل الهجوم، وبالإضافة إنه لم يكن مصدر بشري، عميل داخل حماس أبلغ مسبقا عن الخطط.

* * *

i24NEWS: تحليل: التجسس الروسي على الجيش الألماني... بداية حرب باردة جديدة؟

بدأت الحكاية يوم الجمعة بداية آذار/مارس عندما نشرت الصحافية في التلفزيون الحكومي الروسي ورئيسة قناة روسيا اليوم مارغريتا سيمونيان على قناتها في تطبيق "تليغرام" تسجيلا صوتياً مدته 38 دقيقة لمكالمة بين ضباط ألمان بتاريخ 19 شباط/ فبراير الماضي. وتضمن التسجيل المتداول أحاديث عن احتمال استخدام القوات الأوكرانية صواريخ ألمانية "توروس" وتأثيرها المحتمل، وأخرى عن توجيه الصواريخ نحو أهداف مثل جسر رئيسي فوق مضيق كيرتش الذي يربط البر الرئيسي الروسي بشبه جزيرة القرم التي ضمتها موسكو في العام 2014، بالإضافة إلى استخدام الصواريخ التي قدمتها كلّ من فرنسا وبريطانيا لكييف.

خطأ كبيروسط كبار الجيش الألماني

بينما يتفادى المستشار الألماني أولاف شولتس التعليق رسميا حول الموضوع، على الأرجح خوّفاً تصعيد النزاع وإثارة توترات إضافية مع روسيا، قال وزير الدفاع الألماني بوريس بيستوريوس الأحد 3 آذار/مارس 2024 لصحافيين في برلين إن "الآمر يتعلق ببساطة باستخدام هذا التسجيل لزعزعة الاستقرار" في ألمانيا. وأضاف "من الواضح أن ثمة مسعى لتقويض وحدتنا (...) وزرع الانقسام السياسي داخلياً وآمل بصدق ألّا ينجح بذلك وأن نبقى متّحدين."

وقدمت صحيفة "بيرلينر تسايتونغ" الألمانية مجموعة من الخلاصات المثيرة للقلق بشأن قضية التجسس. أولها تم اختراق السرية. ثانيًا، كان كبار الضباط المعنيين مهملين للغاية في اتصالاتهم. من المحتمل أنهم لم يستخدموا خطًا آمنًا، بل استخدموا برنامجا قابلا للاختراق. ثالثاً، إذا تمكن الروس من التنصت على هذه المحادثة، فلن يكون ذلك حادثاً منعزلاً. رابعا، اعتمادا على الاختراق، يمكن لروسيا أن تنشر المزيد من المحادثات "المسربة". ويقول كاتب المقال أونه "من الواضح أن الهدف من المحادثة هو إثبات أن ألمانيا ستشارك بشكل مباشر في حرب أوكرانيا. ومن الواضح أن روسيا تريد تشجيع المستشار على التمسك بنهجه المتشدد."

ودعت وزيرة الخارجية أنالينا بيربوك (حزب الخضر) إلى إجراء تحقيق شامل في عملية التنصت الروسية على القوات الجوية الألمانية. وقال بيربوك خلال زيارة إلى الجبل الأسود إنه "من الواضح أن روسيا تحاول تقسيم أوروبا "وإن "حرب بوتين تُشن أيضًا كحرب سرديات."

روسيا تتهم ألمانيا بالتحضير لحرب مع روسيا

بعد نشر التسجيل الصوتي اتهم الرئيس الروسي السابق دميتري ميدفيديف ألمانيا بالتحضير للحرب مع روسيا. وكتب على حسابه في تطبيق "تليغرام" : "إن محاولات تصوير محادثة ضباط الجيش الألماني على أنها لعبة صواريخ ودبابات هي كذبة خبيثة". "ألمانيا تستعد للحرب مع روسيا". من جانبه، قال المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف الكرملين اليوم إن محتوى المحادثة المسربة يثبت أن الدول الغربية تشارك في الحرب في أوكرانيا. من جهتها طالبت المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا الجانب الألماني بتفسير هذه المعلومات.

ووفقا لوسائل إعلام إن الخارجية الروسية استدعت السفير الألماني في موسكو وذلك في أعقاب نشر تسجيل صوتي بين عسكريين ألمان قيل إنه يتضمّن محادثات حول قصف جسر شبه جزيرة القرم وإمداد أوكرانيا بصاروخ تاوروس فيما نفت ألمانيا الأمر. ألكسندر غراف لامبسدورف. لكن متحدثاً باسم وزارة الخارجية الألمانية نفى التقارير الإعلامية الروسية باستدعاء السفير الألماني لدى روسيا، وقال إن موعد زيارة الدبلوماسي للخارجية الروسية كان محدداً منذ فترة.

تز ايد أنشطة التجسس الروسية في ألمانيا

بالنسبة للخبراء، تشير الحالات التي أصبحت علنية الآن إلى أن روسيا زادت بالفعل من أنشطتها التجسسية نتيجة لضم شبه جزيرة القرم في عام 2014. وفي نظر الخبير الروسي غوستاف غريسيل، يعتبر الجيش الألماني "هدفاً شعبياً". ويقول جريسيل إن روسيا، باعتبارها "عدوًا عسكريًا لحلف شمال الأطلسي، لديها مصلحة في تجنيد الأشخاص في أحد أهم الجيوش في أوروبا". يعمل في مركز أبحاث المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية.

وفي العام الماضي أوقفت السلطات الألمانية موظفا في دائرة الاستخبارات الاتحادية الألمانية يشتبه بأنه باع تسع وثائق تتضمن معلومات سرية للغاية لجهاز المخابرات الروسي تلقى 450 ألف يورو مقابل خدماته. ووفقا لنتائج التحقيقات الداخلية فإن الموظف المعني قام بتسليم الوثائق للروس مرة ولاية بافاريا، والأخرى في برلين. وفي حالة أخرى أعلنت النيابة العامة البريطانية عن الاشتباه في أن المدير السابق لشركة وايركارد الألمانية يان مارساليك متورط بالتجسس لصالح روسيا .

تحذيرات من اختر اقات جديدة من الداخل!

في وقت سابق حذر سياسيون من حزب الخضر والحزب الديمقراطي الحر والاتحاد الديمقراطي المسيحي من "اختراق المؤسسات الديمقراطية والتجسس من قبل أعضاء حزب البديل من أجل ألمانيا". والسبب هو حالة البرلماني هانس غناوك، الذي يهتم، بصفته عضواً في لجنة الدفاع، بالمعلومات السرية. غناوك هو رئيس منظمة الشباب البديل من أجل ألمانيا، والتي تصنف على أنها يمينية متطرفة.

كما حذر نائب رئيس لجنة الاستخبارات في البوندستاغ، رودريش كيسويتر من حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي المعارض، من المخاطر الأمنية التي يشكلها النواب مثل غناوك. وقال كيسويتر لصحيفة "هاندلسبلات" بتاريخ 13 فبراير 2024 إن "أعضاء حزب البديل من أجل ألمانيا يظهرون مراراً وتكراراً على أنهم "ذراع ممدودة لدولة روسيا" مضيفا أنه "ليس من المستحيل أن يتم تمرير المعلومات والوثائق الداخلية والسرية التي تعتبر مهمة لأمن ألمانيا."

وفي شهر أبريل من العام الماضي كشف مكتب ولاية براندنبورغ لمكتب حماية الدستور (المخابرات الداخلية) كشف أن الولاية وتحديدا مدينة بوتسدام أصبحت هدفاً محتملاً متزايداً للتجسس الروسي نظراً لإقامة العديد من السياسيين الفيدراليين، منهم المستشار الألماني أولاف شولتس، ووزيرة الخارجية أنالينا بيربوك ووزيرة البناء والأشغال العمومية كلارا جيويتز.

العارفون بالأمور التقنية والأمنية يعرفون جيدا أن التقنية قابلة للاختراق وأن أجهزة الاستخبارات الغربية والروسية لم تتوقف يوما عن محاولة الوصول إلى أسرار بعضها البعض. وتكشف حالة التجسس على الجيش الألماني أن حرب التجسس بين روسيا والغرب ستدخل مرحلة ساخنة، وسيسعى كل طرف للبحث عن الثغرات في أنظمة تكنولوجيا الجانب الآخر. رغم ذلك فالجبهة الأوكرانية هي التي ستكون الفيصل في الحرب المتواصلة بين موسكو وكييف المدعومة من الغرب .

* * *

تايمز أوف إسر ائيل: تحليل: خطة نتنياهو: إسر ائيل ستبقى في قطاع غزة لمدة 10 أخرى على الأقل

بقلم شالوم يروشلمي

يتعين علينا أن نبدأ بالتعود على الرقم التالي: عشرة. عشر سنوات على الأقل هي المدة التي ستبقاها إسرائيل في قطاع غزة. سنة أو سنتين حتى انتهاء مرحلة القتال الأولى، القضاء على حماس، وثماني سنوات أخرى حتى يتم تشكيل حكومة بديلة هناك، هذا إن تم تشكيلها على الإطلاق. طوال هذه الفترة، ستواصل إسرائيل تواجدها في غزة. حماس لن تحكم هناك بعد الآن، هذا هو التقييم والأمل، لكن المسلحين سيبقون دائما في غزة وستواصل إسرائيل قتالهم. هذه هي صورة الوضع التي

تخرج من مكتب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. بالنسبة لمن يريد أن يعرف كيف ستبدو غزة بعد خمس أو عشر سنوات، فإن الجواب واضح: تماما كما تبدو الضفة الغربية اليوم.

قطاع منزوع من الأسلحة الثقيلة، تحت سيطرة فلسطينية شبه معادية على غرار السلطة الفلسطينية، مع هجمات لا نهاية لها من قبل إسرائيل على "مراكز إرهابية" في عمق القطاع. مداهمات مثل نابلس وجنين؛ هدم منازل – إذا تمكنوا من ترميمها بحلول ذلك الوقت؛ اعتقالات ليلية – وكل شيء آخر سيستمر أيضا في خان يونس والشجاعية.

لن يكون هناك حكم عسكري في غزة. كما أنه لا توجد خطط في الوقت الحالي لإنشاء مستوطنات إسرائيلية. لكن سيكون هناك احتلال من بعيد، كما يحدد نتنياهو والمقربون إليه الوضع. وبالمناسبة فإن محمد دحلان لن يعود إلى غزة. "قدمه لن تطأ هناك"، كما تعهد أحد المقربين من رئيس الوزراء.

نتنياهو كان غائبا عن مكتبه في نهاية الأسبوع. كان يعاني من التهاب حاد في الشعب الرئوية. تم إلغاء جلسات هامة، لكنه استمر في إدارة البلاد من المنزل، وفي الأمس عادة مباشرة إلى جلسة ناقشت الاستعدادات للصلاة في المسجد الأقصى في شهر رمضان، وإلى المشاكل في الحكومة مع إيتمار بن غفير من جهة، وبيني غانتس من جهة أخرى.

بالنسبة لنتنياهو، فإن غانتس كخصم سياسي يسبق كونه شريكا سياسيا وشريكا في إدارة الحرب. من هذا المنطلق، فإن رحلة غانتس إلى واشنطن هي أيضا سياسية – حملة انتخابية من نوع ما من وراء ظهره. بالنسبة لنتنياهو فإنه هو الرجل الوحيد الذي يدير العلاقات مع الولايات المتحدة، ولا مكان لأحد غيره. لكن ما يزعجه بشكل خاص هو الاجتماعات التي تم تحديدها لغانتس في البيت الأبيض مع نائبة الرئيس كامالا هاريس ومستشار الأمن القومي جيك سوليفان، بالإضافة إلى اجتماعاته مع وزير الدفاع لويد أوستن ووزير الخارجية أنتوني بلينكن. كل ما ينقصه هو أن يطل الرئيس جو بايدن برأسه ليلقي التحية ويبقى في الغرفة لمدة نصف ساعة – وقد حدثت حالات كهذه في الماضي بالفعل.

الرحلات التي يقوم بها الوزراء إلى واشنطن لعقد اجتماعات مع المسؤولين الحكوميين قائمة منذ سنوات. وفي كثير من الأحيان لا يكون رئيس الوزراء على علم بها. عادة ما تكون الاجتماعات في مجمع البيت الأبيض مخصصة لرؤساء الدول.

غانتس ليس رئيسا للوزراء بعد والمقربون من نتنياهو غاضبون ويعتقدون أنه يقوض نتنياهو ولم يأت لمحاولة إصلاح الأزمة الآخذ بالتطور في العلاقات مع الولايات المتحدة.

يدرك نتنياهو جيدا الاحتكاك مع الولايات المتحدة، لكن من وجهة نظره ومن وجهة نظرة العاملين في مكتبه، فإن الأزمة هي نتاج حصري للانتخابات في الولايات المتحدة والضغط المتزايد بين الديمقراطيين بسبب ما تبدو أنها خسارة وشيكة أمام الرئيس السابق دونالد ترامب.

خطاب كامالا هاريس هذا الأسبوع ضد الحرب وطريقة التعامل مع المساعدات الإنسانية، والذي دعت فيه إلى وقف فوري لإطلاق النار، قوبل بانتقادات من النخبة السياسية، وفي إسرائيل يرون أنه تعبير عن ضغوط الديمقراطيين قبل الانتخابات. وبما أن حرب غزة ستستمر عشر سنوات، كما ذكرنا، فإن الانتخابات التي ستجرى في الولايات المتحدة في نوفمبر المقبل

ستكون أيضا جزءا من هذه الحملة. وفي مكتب رئيس الوزراء، يستعدون – إن لم نقل يتمنون – لتغيير في السلطة في الانتخابات الأمريكية. هذا يسبب لبايدن صعوبات هائلة. يريد الرئيس أن تتوقف الحرب فورا، لكن نتنياهو لا يستطيع أن يمنحه ولو هدنة. لقد وصلت المفاوضات بشأن قضية المختطفين إلى طريق مسدود مرارا، ويزعم نتنياهو أن حماس لم تتزحزح قيد أنملة عن المطالب التي لا يمكن لإسرائيل أن تقبلها.

وهكذا، فإن المساعدات الإنسانية التي يتم إسقاطها جوا والصور غير المسبوقة لطائرات النقل الأمريكية فوق غزة يُنظر إليها على أنها مساعدة إسرائيلية لبايدن ومعاناته في مواجهة انتقادات الديمقراطيين. كل شيء يتم بالتنسيق معنا، كما يقول مكتب نتنياهو.

نتنياهو لم يكن ليحزن على الأرجح لو قرر غانتس الانسحاب من الحكومة، مصطحبا معه وزير الدفاع يوآف غالانت. بالنسبة لرئيس الوزراء، فإن هذين الوزيرين يركبان حصان المعارضة، إن لم نقل حصان طروادة.

العداء في المكتب تجاه هذين الرجلين فظيع. يقولون هناك إن الإئتلاف واسع بما فيه الكفاية حتى بدونهما، لكنهما لا يريدان ولا يستطيعان الانسحاب في منتصف الحرب. وعلى أي حال، نتنياهو مقتنع بأنه لا يوجد من يستطيع إدارة البلاد والحرب مثله. فهو "الرجل الفولاذي"، بحسب المقربين منه، والآخرون هم رخويات عديمي الخبرة والكفاءة – خاصة الاثنين اللذين يطمحان في منصبه، غانتس وزعيم المعارضة يائير لبيد.

ومن المثير للدهشة أنه مع مرور الأيام وابتعادنا أكثر عن السابع من أكتوبر، كلما تعززت الفكرة لدى نتنياهو والمقربين منه بأنه غير مذنب بأي شيء. على العكس من ذلك: لو كان الجيش الإسرائيلي أو جهاز الأمن العام (الشاباك) قد وصلا إليه في الوقت المناسب وأطلعاه على التنبيهات، لكان جنون الارتياب المعروف لديه قد نجح، وكان سيقوم بتعبئة الجيش على الحدود في غزة والطائرات والمروحيات في غضون ساعتين، وكان سيتمكن من إنقاذ البلاد. ولكن كان هناك فشل فظيع، ونتنياهو والمقربون منه يقولون إنه ليس شريكا فيه بالطبع. نتنياهو ليس قائدا في المخابرات وليس ضابط مراقبة ولا يمكن حرفيا إلقاء اللائمة عليه في أي شيء.

لا أحد في دائرة نتنياهو يقول إن رؤساء الأجهزة الأمنية خذلوه عمدا، على الأقل هذا. هناك تقدير لرئيس الأركان هرتسي هليفي ورئيس الشاباك رونين بار في مكتب نتنياهو، لكن هذا خلل رهيب ومتسلسل لا علاقة له برئيس الوزراء.

ومن ناحية أخرى، لا يستطيع نتنياهو عزل نفسه عن مسؤولية رعاية وتمويل حماس لسنوات، لكنه هنا ينضم بكل سرور إلى سلسلة طويلة من رؤساء الحكومات والوزراء وكبار المسؤولين في الجيش والأجهزة الأمنية الذين كانوا جميعهم شركاء في سياسة احتواء سياسة حماس. لا يوجد نصر، فالفشل له شركاء كثر. قد تكون هذه الادعاءات مثيرة للغضب طبعا، ولكن هذه هي رواية مكتب نتنياهو. بهذه الحجج سيحاول نتنياهو الخروج بسلام من لجنة التحقيق الرسمية التي سيتم إنشاؤها والترشح للانتخابات القادمة. لم يتم إبلاغي وأنا لست الوحيد، هذا ما سيقوله. أنت الرأس فإنت مذنب؟ مذنب مثل الجميع. إذا حصلت حماس على أموال قطرية – 30 مليون دولار شهريا على مدى سنوات طويلة – فهذا يعني أن الجميع سمحوا بتمرير الحقائب مقابل الحصول على هدوء وهمي في غزة.

يتفاخر نتنياهو أمام رفاقه بـ"المساحة السياسية" التي تمكّن من منحها لإسرائيل لشن هذه الحرب. أربع من القوى الست المهمة – الولايات المتحدة، إنجلترا، فرنسا وألمانيا – تقف إلى جانب إسرائيل رغم كل الصعوبات وتسمح بخوض الحرب في غزة. وهذا الفضاء السياسي سيكون حملة نتنياهو الانتخابية، إذا وصلنا إلى الانتخابات. يسميها "سلسلة دعم إسرائيل"، وإذا أضاف إلى ذلك انتصارا على حماس في غزة وفي الحرب أمام حزب الله، فإنه سينجح في التعتيم على هجمات السابع من أكتوبر، على حد اعتقاده.

ملاحظة أخيرة: يتحدث نتنياهو والمقربون منه عن إجراء الانتخابات في موعدها، 27 أكتوبر 2026، بعد ستة أيام من عيد ميلاد نتنياهو الـ 77. من الواضح للجميع أن الانتخابات ستُجرى قبل هذا الموعد، ولكن ليس من الواضح للجميع ما إذا كان نتنياهو سيشارك فيها. هنا وهناك. وبالذات في الدوائر الأقرب، بالإمكان السماع عن امكانية اعتزال الحياة السياسية بسبب التقدم في السن واستنفاد المنصب، بعد كل ما مررنا به خلال هذه السنوات. لم يسمع أحد رئيس الحكومة ولا المقربين منه قط يتحدثون عن نهاية المسيرة السياسة. في الآونة الأخيرة تغيرت اللهجة قليلا، حتى لو كان هناك من حوله من يعد بأن "نتنياهو لن يكون مختلفا عن شمعون بيرس وفي الواقع لن يتقاعد أبدا."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: لجنة حكومية تعطي الضوء الأخضر لنحو 3500 وحدة سكنية جديدة في الضفة الغربية

الحكومة المتشددة تقول إن البناء الاستيطاني هو رد على الهجوم الدامي الأخير بالقرب من معاليه أدوميم ويأتي على الرغم من معارضة أمريكية شديدة

وافقت لجنة التخطيط العليا التابعة للإدارة المدنية، التي تشرف على التخطيط الاستيطاني في الضفة الغربية، على بناء 3426 وحدة سكنية في ثلاث مستوطنات، حسبما أعلن وزيران في الحكومة يوم الأربعاء. فبعد أشهر من الهدوء في منح المصادقة على البناء في الضفة الغربية، سيتم توسيع مستوطنتي إفرات ومعاليه أدوميم الكبيرتين بـ 694 و 2402 وحدة سكنية جديدة تباعا، وسيتم إضافة 330 منزلا إلى مستوطنة كيدار الأصغر، وفقا لإشعار نشرته وزيرة المستوطنات أوريت ستروك على منصة X. وشير الإشعار إلى أن المنازل في معاليه أدوميم وكيدار هي الآن في مرحلة تعليقات الجمهور، بينما تم نقل بناء الوحدات السكنية في إفرات إلى مرحلة الموافقة النهائية.

وكان وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، الذي تقع اللجنة تحت رعايته، قد طرح التوسيع الأخير في 22 فبراير، واصفا إياه بأنه "الرد الصهيوني الأنسب" على هجوم وقع خارج معاليه أدوميم في وقت سابق من ذلك اليوم، والذي قُتل فيه شخص وأصيب 11 آخرين. وكتب سموتريش على موقع X يوم الأربعاء، معلنا نجاح جهوده، "الأعداء يحاولون إيذاءنا وإضعافنا لكننا سنواصل البناء والتعمير في هذه الأرض."

ورحب شلومو نئمان، رئيس منظمة "يشع" التي تمثل مستوطنات الضفة الغربية، بقرار لجنة التخطيط العليا. وقال في بيان، في إشارة إلى الضفة الغربية باسمها التوراتي: "بعد أشهر عديدة من تأجيل الاجتماع، وخاصة خلال هذه الأوقات الصعبة، فإن استمرار البناء في يهودا والسامرة هو الرد الصهيوني الأنسب." ويضغط قادة المستوطنات من أجل عقد اللجنة من أجل

البدء في الموافقات على بناء وحدات سكنية جديدة في مستوطنات الضفة الغربية. ووفقا لتقارير في وسائل الإعلام العبرية، لم يجتمع المجلس منذ شهر يونيو، بسبب الحرب بين إسرائيل وحماس في غزة.

أثار إعلان سموتريتش في 22 فبراير عن تجديد أعمال البناء في الضفة الغربية غضب إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن. وفي أعقاب إعلان الوزير، أعاد البيت الأبيض سياسة أمريكية كان معمولا بها – والتي غيرتها الإدارة السابقة – والتي تعتبر المستوطنات غير متوافقة مع القانون الدولي.

وقال بلينكن في مؤتمر صحفي عُقد في بوينس آيرس في 23 فبراير، بعد وقت قصير من الإعلان عن التوسع الاستيطاني: "إن إدارتنا تحافظ على معارضتها الصارمة للتوسع الاستيطاني، وفي رأينا، فإن هذا يضعف – ولا يعزز – أمن إسرائيل."

وقالت هيئة البث الإسرائيلية "كان "قد أشارت في تقرير عن الإعلان إلى أن سموتريتش يضغط بالفعل على الحكومة منذ أسابيع لاستئناف البناء في الضفة الغربية، ولكن تم رفضه احتراما لإدارة بايدن. ووفقا لـ"كان"، رأى المسؤولون الحكوميون في الهجوم في معاليه أدوميم فرصة للمضي قدما في البناء.

وقال سموتريش في منشوره يوم الأربعاء على منصة X أنه تمت الموافقة على عدد قياسي من المنازل بلغ 18,515 وحدة سكنية في الضفة الغربية خلال العام الماضي منذ تولت الحكومة اليمينية المتشددة السلطة.

ويعتبر المجتمع الدولي، إلى جانب الفلسطينيين، بناء المستوطنات غير قانوني أو غير شرعي، وعقبة أمام حل الدولتين. ويعيش الآن أكثر من 500 ألف إسرائيلي في الضفة الغربية، التي استولت عليها إسرائيل عام 1967 ويطالب بها الفلسطينيون لإقامة دولتهم المستقبلية.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: تحقيق حكومي يلقي باللوم على نتنياهو، دون معاقبته، في حادث التدافع الدامي في ميرون عام 2021

حملت لجنة تحقيق حكومية رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، إلى جانب عدد من المسؤولين الأخرين، مسؤولية كارثة ميرون عام 2021، التي راح ضحيتها 45 شخصًا في تدافع عند ضريح يعود إلى القرن الثاني في شمال إسرائيل.وعرضت اللجنة نتائجها بعد عامين ونصف من العمل، وقالت اللجنة أيضا إن رئيس الكنيست أمير أوحانا، الذي شغل منصب وزير الأمن العام وقت وقوع الكارثة، ورئيس الشرطة كوبي شبتاي، بالإضافة إلى العديد من المسؤولين الآخرين يتحملون المسؤولية الشخصية لأكثر كارثة دموية تشهدها إسرائيل في وقت السلم.

وفي حين قال التحقيق إنه لن يقترح فرض عقوبات على نتنياهو بسبب منصبه، إلا أنه كان لاذعا في تقييمه لرئيس الوزراء، قائلا إنه من المعقول الافتراض أن رئيس الوزراء كان على علم بأن الموقع خطير بعد أن أثارت جهات رسمية متعددة تحذيرات على مر السنين" .هناك أساس معقول للاستنتاج بأن نتنياهو كان على علم بالتعامل مع ضريح رشبي بشكل غير صحيح

لسنوات، وأنه يشكل خطرا على الجماهير التي تزور الموقع، وخاصة في لاغ بعومر"، قالت اللجنة في إشارة إلى ضريح الحاخام شمعون بار يوحاي حيث وقعت الكارثة.

وجاء في تقرير اللجنة، التي ترأسها القاضية المتقاعدة دفورا برلينر، "حتى لو افترضنا، باسم الحذر، أن نتنياهو لم يكن على علم دقيق بالأمر، كان يجب أن يكون على علم بالأمر بعد أن تم عرض القضية على مكتبه عدة مرات."ولذلك لا يمكن قبول ادعاء نتنياهو بأن اهتمامه لم يكن مطلوبا." وقال التقرير إن رئيس الوزراء هو المسؤول في نهاية المطاف عن احتياجات الموقع – سواء بشكل استباقي أو من خلال آليات الدولة – وقال إنه لم يتم تعلم الدروس من التحقيقات في حريق غابة الكرمل عام 2010، والذي أودى بحياة 44 شخصا. لم يتصرف نتنياهو كما هو متوقع من رئيس وزراء لتصحيح هذا الوضع [في ميرون]، على الرغم من أن القضية كانت محور تقارير جدية من مراقب الدولة، وشملت عدة وزارات وتم طرحها على طاولة الحكومة في عدة مناسبات على مر السنين."

وفيما يتعلق بأوحانا، الذي شغل منصب وزير الأمن العام وقت وقوع الكارثة، قال التقرير إنه يجب منعه من العمل كوزير للأمن القومي (اسم المنصب الجديد) في المستقبل.وقال أوحانا في عام 2021 إنه بينما كان مسؤولا عن الموقع في ميرون، فإن هذا لا يعني أنه هو المسؤول عما حدث. كما أشار التقرير المؤلف من 320 صفحة بأصابع الاتهام إلى قائد الشرطة شبتاي، وقال إن اللجنة كانت ستوصي بفصله في الظروف العادية. ولكنها أوصت الحكومة بتحديد الموعد الصحيح لانتهاء ولايته بسبب الحرب المستمرة ضد حماس.كما وجد التقرير أن يعقوب أفيتان، الذي كان وزيرا للخدمات الدينية في ذلك الوقت، يتحمل مسؤولية شخصية على الحدث. وأوصت اللجنة بعدم تعيينه وزيرا مرة أخرى.

وردا على ذلك، أصدرت الشرطة بيانا قالت فيه إن شبتاي يحترم نتائج التحقيق. وأشارت إلى أن الحكومة طلبت منه في بداية العام البقاء في منصبه بسبب الحرب، وأضافت إن شبتاي سيترك منصبه عندما تحدد الحكومة الوقت المناسب.

وقُتل 45 رجلاً وصبيًا في 30 أبريل 2021، في حادث تدافع عند ضريح الحاخام شمعون بار يوخاي الذي عاش في القرن الثاني في جبل ميرون بشمال إسرائيل خلال احتفالات لاغ بعومر السنوية، بعد حضور 100 ألف مصل، معظمهم من اليهود الحريديم، في الموقع المقدس على الرغم من التحذيرات المتكررة بشأن سلامة المجمع.وشملت النتائج التي توصلت إليها اللجنة أنه كان على المسؤولين أن يعرفوا أن كارثة من هذا النوع كانت مسألة وقت فقط وأن يعملوا لحل المشاكل بدلا من تجاهلها.

"كان الكتابة على الحائط قبل وقت طويل من وقوع الكارثة، مكتوبة بأحرف كبيرة، بطريقة واضحة وحادة، ولكن لم يتم اعارتها أي اهتمام... العديد من النتائج الواردة في التقرير كانت معروفة للجميع. النتيجة الرهيبة التي يمكن أن تؤدي إليها كانت معروفة"، قالت اللجنة.

واستمعت اللجنة، التي أنشأتها حكومة بينيت ولابيد في يونيو 2021 وترأستها برلينر بعد وفاة رئيسة المحكمة العليا السابقة ميريام ناؤر، إلى شهادة نتنياهو بالإضافة إلى العديد من المسؤولين الآخرين، وحصلت على وثائق من الوزارات والهيئات الحكومية المعنية لتحديد الإخفاقات التي أدت إلى أسوأ كارثة مدنية في تاريخ إسرائيل.ونفى نتنياهو مسؤوليته عن الكارثة

عندما استجوبته برلينر في يوليو 2022 حول سبب عدم معالجة مشاكل السلامة في الموقع خلال 12 الأعوام التي قضاها في منصبه من 2009 إلى 2021 على الرغم من إثارتها القضية في مناسبات عديدة.

في وقت التدافع، كانت قواعد جائحة كوفيد-19 تقصر التجمعات الخارجية لـ 100 شخص فقط، مما يعني أن حدث لاغ بعومر في ميرون كان يتطلب لوائح خاصة وافقت عليها الحكومة للسماح بحضور العدد الأكبر.وذكرت تقارير إعلامية متعددة أن نتنياهو، الذي كان رئيسا للوزراء في ذلك الوقت، تعرض لضغوط من حلفائه السياسيين الحريديم للموافقة على الحدث دون فرض قيود على عدد الحضور، على الرغم من مخاوف الشرطة بشأن السلامة. والتقى نتنياهو مع مشرعين حريديم قبل الحدث ووافق على إزالة جميع القيود في الموقع مقابل دعم الأحزاب الحريدية لتشريعات مختارة.

* * *

هآرتس: الكرة في ملعب "رمضان": الإسرائيلي يرقب تغيراً في "طبيعة السنوار" والأمريكي يشترط إبعاد "الرضوان"

بقلم عاموس هرئيل

ترجمة: صحيفة القدس العربي

قبل بداية شهر رمضان، تبذل الإدارة الأمريكية جهوداً أخيرة للتوصل إلى صفقة تبادل للمخطوفين ووقف لإطلاق النار بين إسرائيل وحماس في قطاع غزة. نقل الرئيس الأمريكي أمس الكرة إلى ملعب حماس. فقال للمراسلين إن إسرائيل ردت إيجابياً على الخطة التي اقترحتها الولايات المتحدة ومصر وقطر، وأن الصفقة مرهونة الآن بإعطاء جواب إيجابي من قبل حماس. "سنعرف في الأيام القريبة القادمة"، هكذا قدر الرئيس رغم أن الصفقة قد تعقد حتى بعد بداية رمضان، وقد حذر من تطور "وضع خطير جداً" إذا استمر القتال في القطاع خلال هذا الشهر.

عندما يتحدث بايدن عن حماس فهو يقصد بالأساس رئيس حماس في القطاع السنوار. العلاقة بين السنوار والعالم الخارجي تجري بين حين وآخر مع توقفات طويلة بين الفينة والأخرى، وترتبط بالرسائل التي تنقل من مخبئه في القطاع إلى قيادة حماس الخارج. جهود إسرائيل للعثور على السنوار فشلت حتى الآن، لكن الجيش و"الشاباك" يواصلون مطاردته على أمل العثور عليه في خانيونس أو رفح.

على خلفية مواقف حماس المتصلبة في المفاوضات، والإبطاء في نقل الرد، ثار الشك لدى جهاز الأمن بأن السنوار قد غير طبيعته. حسب أحد التقديرات، أصبح أقل اهتماماً بالصفقة الآن، ويحاول المضي بعملية بديلة، وتصعيد إقليمي في بداية رمضان.

عندما شنت حماس هجومها في 7 تشرين الأول، عول السنوار على انضمام شركائه في المحور الراديكالي، حزب الله وبدرجة معينة إيران، إلى جهوده لمهاجمة إسرائيل، خطة لم تتحقق. فحزب الله الذي تعتقد إسرائيل أنه لا يعتبر شريكاً في عملية حماس وفي توقيتها، فتح جبهة أخرى مع إسرائيل على الحدود مع لبنان، لكنه أدار عملية محدودة لم تتصاعد إلى حرب

شاملة. الآن في ظل الخصائص الدينية لشهر رمضان، ربما أمل السنوار في إطلاق جهود أخرى تشعل النار في القدس والضفة الغربية، وربما مظاهرات كبيرة في الدول العربية. يبدو هذا كمقامرة كبيرة استمراراً لرهان قيادة حماس في القطاع.

في هذا الشأن، يحصل السنوار على مساعدة معينة من الطرف الإسرائيلي من خلال استفزازات وزير الأمن الوطني بن غفير الذي يشعل الأجواء حول الحرم ويحاول فرض القيود على صلاة المسلمين في رمضان. أما رئيس الحكومة، نتنياهو، الذي بدا في البداية وكأنه استجاب لضغط بن غفير، أعلن أمس بعدم فرض قيود على صلاة العرب الإسرائيليين. وحتى الآن، يمكن لبن غفير تأجيج النفوذ بمجرد زياراته وتصريحاته قرب الحرم في شهر رمضان.

ما يريده السنوار سيظهر قريباً. ربما عليه الأخذ في الحسبان، إضافة إلى ضغوط الوسطاء، وضع المدنيين في القطاع. حتى الآن أظهرت قيادة حماس، المختبئة في الأنفاق، عدم مبالاة بمصير المدنيين الذين يناضلون للعثور على الطعام ويتعرضون للإصابة بجموعهم بالقصف الإسرائيلي. ولكن امتداد الضائقة حتى رمضان، في الوقت الذي تحذر فيه المنظمات الدولية من تفشي جوع حقيقي في القطاع، قد يؤثر أيضاً على اعتبارات حماس.

الأمر الذي أصبح واضحاً هو التغيير الذي حدث في موقف الولايات المتحدة؛ ففي الفترة الأخيرة منذ الحادثة التي قتل فيها 100 شخص من سكان غزة أثناء الانقضاض على قافلة المساعدات (بعضهم أصيب بنار الجيش الإسرائيلي) هناك ارتفاع واضح في عدد قوافل الشاحنات التي تدخل المساعدات الإنسانية إلى القطاع. الأمريكيون أيضاً ينزلون المساعدات إلى القطاع يومياً. بايدن ووزير الخارجية أنتوني بلينكن ومتحدثون آخرون في الإدارة، أكدوا أمس على الحاجة لزيادة المساعدات. "لا مبررات"، قال الرئيس الأمريكي داعياً إسرائيل للسماح بإدخال المزيد من المساعدات.

الكارثة الإنسانية المتزايدة في القطاع تحتاج المزيد من اهتمام القيادة الأمنية في إسرائيل. يبدو أن عدداً من القادة الكبار يعتبرون ذلك مشكلة لمنسق أعمال الحكومة في "المناطق"، ويريد عدم إزعاجه في مواصلة الحرب. في المستوى السياسي من يتفاخرون بصور الدمار والمعاناة في القطاع ويعتبرونها عقاباً مناسباً على المذبحة. لا يعد هذا فقط رداً إشكالياً من ناحية أخلاقية، بل ثمة قصر نظر استراتيجي.

الاقتراح المطروح

مبعوث الرئيس الأمريكي عاموس هوكشتاين زار مؤخراً بيروت والقدس في إطار محاولة أمريكية أخرى للتوصل إلى وقف لإطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله. يبدو أن هوكشتاين نفسه يعرف أن هدفه لن يتحقق على الفور. من الواضح أن أي تقدم نحو إعادة الهدوء على الحدود مع لبنان مرهون أولاً بالإعلان عن وقف إطلاق النار، حتى لو وقفاً مؤقتاً، في قطاع غزة.

الإثنين الماضي، قتل عامل أجنبي هندي بصاروخ مضاد للدروع وأصيب سبعة أشخاص في مستوطنة "مرغليوت" الحدودية. إطلاق الصواريخ المضادة للدروع هو الآن التهديد الرئيسي لمنطقة الحدود، في حين أن معظم الصواريخ بعيدة المدى والمسيرات التي يطلقها حزب الله يعترضها سلاح الجو أو تخطئ أهدافها.

أدخل حزب الله صواريخ مضادة للدروع بمدى أكبر، 8 – 10 كم، للمعركة. صواريخ دقيقة جداً، بعضها مزود بقدرة متطورة للتوجيه، مداها الفعال يصعّب على الجيش الدفاع عن الحدود من داخل أراضي إسرائيل ويبقي البلدات القريبة من الحدود فارغة ولا يسمح بعودة السكان إلى بيوتهم، خلافاً للعودة الكثيفة نسبياً للسكان إلى بلدات غلاف غزة.

حزب الله يتكبد القتلى في كل يوم في القتال أمام الجيش الإسرائيلي، ونسبة الخسائر سجلت في غير صالحه. إسرائيل هي التي توسع قطاع المعركة، إلى درجة قصف البقاع في لبنان في نهاية شباط. رئيس حزب الله، حسن نصر الله، لا يوقف إطلاق النار رغم الثمن الذي يدفعه رجاله (230 قتيلاً حتى الآن)، ورغم أن 100 ألف من سكان جنوب لبنان تركوا بيوتهم.

وقال هوكشتاين لمن تحدث معهم في المنطقة إن الإدارة الأمريكية تستمر في اعتبار المواجهة في لبنان الخطر الرئيسي على سلامة المنطقة، إلى درجة الخوف من اندلاع حرب شاملة في منطقة الشرق الأوسط. تلاحظ واشنطن أن الطرفين يحاولان البقاء في إطار قواعد اللعب غير المكتوبة للمواجهة العسكرية، ولكنهما يخافان من سوء التقدير الذي سيؤدي إلى تصعيد سريع والوصول إلى مواجهة شاملة.

يدرك الأمريكيون وجود أصوات تدعو إلى الحرب سواء في إسرائيل أو حزب الله، بغية استغلال الوضع لإحداث تغيير استراتيجي في صالحهم. وهذا هو السبب الذي دعا بايدن لتخوفه من نشوب حرب، التي براها الأمريكيون حرباً لن تنتهي بالضرورة لصالح إسرائيل.

إذا تحققت المعجزة وتم التوصل إلى صفقة في الجنوب، فستبدأ الإدارة الأمريكية العمل ساعات إضافية في الشمال أيضاً. مبعوث الرئيس الأمريكي سيقدم اقتراحاً للطرفين، بلوره في وثيقة خطية. الأمريكيون لا يقدمون أي تفاصيل في الوثيقة، لكن الأمر يتعلق بانسحاب قوات وحدة النخبة، "الرضوان"، إلى ما وراء المدى المقدر للصواريخ المضادة للدروع، وليس بإخراج كامل لجميع مقاتلي حزب الله من المنطقة. فكثيرون منهم يعيشون في القرى القريبة من الحدود. وستُبذل محاولة لمنع حركتهم مع السلاح، لكنها لن تمنع وجودهم في المنطقة. و الاقتراح الأمريكي سيشمل أيضاً انتشاراً كبيراً لقوات الجيش اللبناني إضافة إلى تعزيز قوة "اليونيفيل". فهل سيكون هذا كافياً لإقناع سكان الشمال الإسرائيليين بالعودة إلى بيوتهم آمنين؟ يأمل الأمريكيون ذلك ويرونه العرض الأفضل الموجود على الأجندة، مع أخذ البدائل في الحسبان.

* * *

هآرتس: هل تخوض إسرائيل حرباً مسيحانية خاسرة في مناطق "ج" بالضفة الغربية؟

بقلم شاؤول أريئيلي وآخرون

منذ العام 2009 تدير إسرائيل والسلطة الفلسطينية الصراع على تثبيت الحقائق في المنطقة "ج"، رغم أن اتفاق أوسلو قرر مكانتها. "المنطقة ج تعني مناطق في الضفة الغربية خارج منطقة "أ" و "ب"، التي باستثناء قضايا ستتم مناقشتها في المفاوضات حول الحل الدائم، سيتم نقلها بالتدريج إلى السلطة الفلسطينية حسب هذا الاتفاق". إسرائيل تستعد بكامل القوة للصراع بجميع الأدوات التي كان آخرها نقل الإدارة المدنية لسموتريتش بصفته وزيراً في وزارة الدفاع. قدم

الفلسطينيون في العام 2009 "خطة فياض" لإقامة بنى تحتية ومؤسسات فلسطينية لإقامة دولة فلسطينية على كل مناطق "يهودا والسامرة"، بدعم سياسي وبتمويل يبلغ نصف مليار يورو، التي حولتها دول الاتحاد الأوروبي.

هذا البحث فحص قضية سيطرة إسرائيل مقابل سيطرة الفلسطينيين على مناطق "ج" في أربعة مجالات، الديمغرافي والجغرافي والاقتصادي والاجتماعي (دعم الجمهور). في المجال الديمغرافي، حسب ما نشره المكتب المركزي للإحصاء، فإن عدد الإسرائيليين في "يهودا والسامرة"، الذي كان في 2010، 311.300، قفز في 2023 إلى 491.548 نسمة، وهذا ارتفاع بنسبة 58 في المئة. ورغم "الحكومة اليمينية المطلقة" فإنه أيضاً بلغت الزيادة الاسمية 13.345 نسمة في 2023، وهي أقل 4 في المئة من المتوسط السنوي في هذه الفترة. عدد الفلسطينيين في مناطق "ج" ارتفع من 77.220 في العام 2010 إلى 354.000 في العام 2023، زيادة تبلغ 504 في المئة (!). هذا العدد يفسر انخفاضاً دراماتيكياً في نسبة الإسرائيليين من إجمالي عدد السكان الذين يعيشون في المناطق "ج". وفي حين أنه نسبة السكان اليهود في مناطق "ج" بلغت 81.6 في المئة في 2010، انخفضت بالتدريج ووصلت في 2023 إلى 58.1 في المئة.

هذا الوضع نتيجة عدة عوامل: انخفاض في نسبة الزيادة السنوية للإسرائيليين الذين يعيشون خلف الخط الأخضر، من 5 في المئة في بداية الفترة إلى 2.7 في المئة في نهايتها. في ميزان الهجرة الشامل إلى المناطق "ج" حدث انخفاض، من 4.160 يهودياً في 2010 إلى بضع مئات فقط في السنوات الأربع الأخيرة. في 2020 كان ميزان الهجرة سلبياً (عدد الإسرائيليين الذين غادروا "يهودا والسامرة" أكبر ممن انتقلوا للعيش فيها). وشوهد في الطرف الفلسطيني عملية معاكسة: هجرة كبيرة وانتقال المنطقة المبنية من مناطق "أ" و "ب" إلى المناطق "ج".

في المجال الجغرافي وبعد "شرعنة" 34 بؤرة استيطانية غير قانونية في هذه الفترة، بعضها مستوطنات أو مؤسسات مستقلة، ومعظمها كأحياء في مستوطنات قائمة، وصل عدد المستوطنات في 2023 إلى 127 مستوطنة، ووصل عدد البؤر الاستيطانية غير القانونية إلى 121 بؤرة. في المقابل، عدد تجمعات البيوت، بيت مستقل وحتى عشرات البيوت، للفلسطينيين الذي كان 12.522 في 2010، تضاعف ووصل إلى حوالي 28.000 في العام 2023، رغم أن إسرائيل هدمت حوالي 8 آلاف بيت في هذه الفترة. إجمالي المساحة المبنية الإسرائيلية التي تشمل المستوطنات والبؤر الاستيطانية والمناطق الصناعية ومواقع عسكرية ومعابر، بلغ في 2023، 80 ألف دونم (2.4 في المئة فقط من مساحة المناطق ج)، في حين أن المساحة المبنية الفلسطينية في مناطق ج ارتفعت إلى 148 ألف دونم (4.44 في المئة).

في المجال الاقتصادي يمكن الإشارة إلى أمرين متعاكسين: فبسبب الزيادة المستمرة في نسبة السكان الحريديم في أوساط سكان المستوطنات (39 في المئة)، فإن نسبة الإسرائيليين المصنفين في العنقود 1، المتدني جداً على المقياس الاقتصادي – الاجتماعي، آخذة في الازدياد، وقد وصلت إلى نصف إجمالي عدد السكان. في المقابل، المتوسط الاقتصادي – الاجتماعي لإجمالي المستوطنات في "يهودا والسامرة" ارتفع بالتدريج في السنوات الأخيرة، نتيجة للمساعدات الحكومية غير المسبوقة على شكل المنح المختلفة، وهي الآن 4.3 في السلم الاقتصادي – الاجتماعي.

الزيادة السنوية في أوساط الإسرائيليين في "يهودا والسامرة"، التي ترتكز في معظمها في السنوات الأخيرة على التكاثر الطبيعي، الذي 43 منه جاء من الحريديم، تدل على أن هذا المنحى من الضعف والاستقطاب الاقتصادي بين الحريديم والمتدينين القوميين والعلمانيين سيميز المستوطنين وسيقتضي الاستثمار والزيادة المستمرة في دعم الدولة.

أما الواقع السكان الفلسطينيين فهو أضعف من ناحية اقتصادية من المستوطنين، ولكن الانتشار الجغرافي للفلسطينيين داخل مناطق ج يتم بفضل الملكية الخاصة لمعظم الأراضي في مناطق الاستيطان (من سلسلة الجبال في الغرب وحتى الخط الأخضر)، والدعم الخارجي من الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي.

سياسة إسرائيل بخصوص مناطق "ج" فشلت بصورة عملية. فمحاولة "استيطان قلوب" الجمهور في إسرائيل وفشل أيضاً تطبيع الحياة في "يهودا والسامرة" كجزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل. ورغم تطوير 100 موقع جذب ثقافي وسياحي وديني في الضفة، ورغم تحويل كلية "يهودا والسامرة" في قلب الضفة إلى جامعة أريئيل، ورغم طمس الخط الأخضر في الخرائط الرسمية والمناهج التعليمية، ورغم الدعم الجارف للنخبة السياسية لمشروع الاستيطان، فقد بقي معظم الجمهور في إسرائيل متحفظاً من سياسة دعم المستوطنات.

أولاً، حتى بعد هجوم 7 تشرين الأول، يفضل معظم الجمهور الإسرائيلي الانفصال عن الفلسطينيين (55 في المئة)، مقابل الضم أو السياسة القائمة (انظروا نتائج استطلاع "دبليو دبليو دبليو"، ماذا تفكر إسرائيل. كوم). ثانياً، الجمهور الإسرائيلي يتحفظ من التسهيلات التي تحصل عليها المستوطنات مقارنة بالبلدات داخل إسرائيل. عندما تم عرض نصيب الفرد في السلطات المحلية في الضفة في 2023 (3200 شيكل) مقارنة مع إسرائيل (2400 شيكل)، فإن ربع الجمهور اليهودي أيد تفضيل السلطات في "المناطق". وعندما تم إبراز المقارنة أكثر، برزت الميزانيات المخصصة للمستوطنات أكبر، مع فجوة آخذة في الازدياد مع مرور السنين، رغم ذلك انخفضت نسبة تأييد هذه السياسة إلى أقل من ربع الجمهور اليهودي في إسرائيل.

يستنتج من ذلك بأن حكومات إسرائيل الأخيرة حاولت تنفيذ انقلاب مفاجئ، ليس فقط بالنسبة للفلسطينيين، بل أيضاً بالنسبة للجمهور الإسرائيلي الذي يعارض في مجمله سياسة تفضيل المستوطنات ومحاولة السيطرة على أراضي الضفة.

هزة 7 تشرين الأول تعتبر فرصة لإعادة النظر في سياسة إسرائيل تجاه الفلسطينيين والتعلم من إخفاقات الماضي. بدلاً من إدارة حرب مسيحانية خاسرة على قطعة أرض مأهولة بالفلسطينيين الذين لن يكونوا جزءاً من دولة إسرائيل اليهودية والديمقراطية، وبدلاً من إغراق موارد الدولة في المشروع العقاري الأكثر فشلاً في تاريخها، يجب استغلال الأزمة الحالية وتغيير الاتجاه. إذا عادت إسرائيل للوفاء بالتعهدات التي وقعت عليها في الاتفاق المؤقت؛ وتعاملت مع مناطق "ج" كوديعة مؤقتة ستكون في المستقبل جزءاً من الدولة الفلسطينية؛ وتبنت تفكيراً أمنياً واسعاً يضمن أمنها كدولة آمنة وديمقراطية مع أكثرية يهودية؛ وعادت بتطوير النقب بشكل عام والنقب الغربي بشكل خاص، والجليل – عندها يمكنها إدارة الصراع من خلال سعي مشترك لكل المجتمع في إسرائيل، والتوقف عن استثمار الجهود في قضية خاسرة مسبقاً.

* * *

معاريف: إسرائيل وصراع القيادة.. بين محور الجنرالات وزمرة نتنياهو اليمينية

بقلم آنا برسكي

تجسد قصة رحلة غانتس إلى الولايات المتحدة دون تنسيق مع نتنياهو حالة العلاقات التي في حكومة الطوارئ. فقادة المعسكر الرسمي الذين يرون أرقاماً انتخابية قياسية يحطمهما حزبهم في الاستطلاعات أسبوعاً إثر أسبوع، كانوا معنيين

جداً بإنهاء شراكتهم أمس مع نتنياهو وجني الائتمان السياسي الذي راكموه. المشكلة أنه لا توجد انتخابات في الأفق، وكل محاولة لتقديم موعدها لم تنجح بعد، لذا لا يوجد أناس عالقون في وضعهم الحالي أكثر من غانتس وآيزنكوت.

فالخروج لأجل الخروج ليس بخطة. والخروج من الحكومة اليوم لأجل الجفاف سنة أو سنتين في مستنقع المعارضة، هو السبيل المؤكد لإضاعة كل النقاط التي جمعاها والوصول إلى انتخابات دون كنز ثري موعودين به من نحو 40 مقعداً في الاستطلاعات، بل على حدود نسبة الحسم. ما لم تشق الطريق لتقديم موعد الانتخابات، فستستمر ألعاب المعارضة داخل الائتلاف مما تجري اليوم.

سيواصل غانتس اتخاذ سياسة التمييز التي يتبعها، كي لا ينسى الجمهور بأن حلفه مع حكومة نتنياهو كله اضطرار فرضته حالة الطوارئ. كلما مر الوقت، يصعب عليه الحفاظ على مكانته الخاصة في الحكومة، دون أن يعزو الجمهور له ليس فقط إنجازاتها بل وإخفاقاتها والمسؤولية عن الوضع في الدولة.

من يغير علاقات القوى هو شريك إضافي من داخل الائتلاف الأصلي. حتى الآن، كان التعاون شبه المميز والمهم جداً، الذي نشأ بين غانتس وآيزنكوت وبين كبار رجالات حكومة نتنياهو، هو ذاك الذي جمع بينهما وبين وزير الدفاع يوآف غالنت. الأخير يبني نفسه كمرشح متصدر لرئاسة الليكود، ويتمتع بمكانته الخاصة بصفته وزير دفاع قوياً وصلباً في أثناء الحرب. تعاونه مع قادة الحزب الرسمي يستهدف إبراز صورته كرجل اليمين المعتدل والرسمي في الحكومة، مقابل العناصر المتطرفة فيها مثل بن غفير وسموتريتش. التعاون الذي طوره غالنت في مداولات كابينت الحرب مع غانتس وآيزنكوت يخدم هذه الصورة، صورة اليمين المسؤول.

مع ذلك، لغانتس ولغالانت أهداف مختلفة؛ الأول معني بالانتخابات، أما الثاني فلا مصلحة له في تقديم موعدها. ولا يزال، مع كل الفجوات التي في المستوى الاستراتيجي، يبدو في الوجه التكتيكي أن ائتلاف غانتس – آيزنكوت – غالانت في مداولات "الكابينت الضيق" آخذ في التوثق. بزعم المحافل المطلعة على ما يجري في "كابينت الحرب" فـ"ثمة إحساس بأن حرب مداولات نشأت في "الكابينت" وأن جهة تحتد من غالنت وغانتس وآيزنكوت ضد نتنياهو. بدا نتنياهو منعزلاً هناك مؤخراً، وليس صدفة أنه بدأ يضم إلى بعض الجلسات وزير الخارجية "إسرائيل كاتس". نتنياهو يبحث عن تعزيز لقوته مقابل محور الجنرالات".

* * *

هآرتس: "الأشد منذ 1967.. سيرتكبون خطأ".. المقدسيون ورمضان هذا العام

بقلم نير حسون

لا شيء في شوارع البلدة القديمة في القدس يشير إلى بدء شهر رمضان بعد أسبوع؛ بقيت الزينة والأنوار في المخازن، ومحلات كثيرة مغلقة، وبسطات الألعاب والملابس التي كانت تفرش كل سنة في هذا الشهر اختفت، لا ميزة خاصة للمطاعم، حتى بلدية القدس قررت التخلي عن وضع زينة رمضان والاحتفالات التي كانت تقام في السنوات الأخيرة، ساحة باب العامود مدمرة

بالكامل بسبب أعمال الصيانة. أمس، وعد العمال بانتهاء المرحلة الرئيسية لأعمال الصيانة في هذا الأسبوع، لكنه وعد يصعب الوفاء به. بشكل عام، يبدو أن الإحساس بالحزن على مصير الغزيين، وخيبة الأمل والخوف مما سيأتي، غيرت الشعور في شرق القدس بالاحتفال. "عمري 50 سنة، لا أتذكر رمضان مثل هذا. أتذكر الحرب في لبنان عام 1982، في حينه استمر هذا الوضع أسبوعاً أو أسبوعين، ولكني لا أتذكر مثل هذا الوضع"، قال أبو موسى، وهو بائع قهوة في سوق القطانين على مدخل الحرم. "في القدس أجواء خاصة في رمضان، لذا فإن عرب إسرائيل وسكان الضفة يأتون إلى هنا. لن يكون شيء من هذا في هذه السنة، قلوب الجميع موجوعة"، قال أبو كريم النابلسي، وهو بائع شاورما في شارع باب الواد في الحي الإسلامي.

سؤال كل سكان البلدة القديمة وشرقي القدس هو: ما سياسة إسرائيل حول الدخول إلى المسجد الأقصى في نهاية المطاف؟ منذ بداية الحرب والشرطة تقيد دخول العرب إلى الحرم، لا سيما أيام الجمع، وفي كل أيام الأسبوع. القيود تتغير من باب لآخر ومن ضابط لآخر. ولكن بشكل عام، لا يسمح للرجال أقل من 45 – 50 سنة بالدخول. وخلافاً للسابق، هذه القاعدة تسري أيضاً على النساء والأولاد.

التحليل الذي أجراه باحث جمعية "عير عاميم"، افيف تترتسكي، يظهر أن القيود التي فرضت منذ بداية الحرب على الصلاة في الحرم هي الأشد منذ احتلال إسرائيل للحرم في 1967. بالنسبة للعرب في المدينة الذين امتنعوا منذ بداية الحرب الاحتكاك مع رجال الشرطة، يرون هذه السياسة عقاباً جماعياً، تضاف إلى خطوات سياسية أخرى، منها زيادة أوامر هدم البيوت، ومنع التجمع واعتقال الأئمة وحتى مواطنين عاديين بسبب تصريحات يمكن تفسيرها كتأييد لحماس.

هناك خشية من أنه إذا استمرت سياسة فرض القيود في رمضان، فسيشجع الجهات المتطرفة ويؤدي إلى اندلاع أعمال العنف في القدس والضفة الغربية. وقبل أسبوعين، بدأت تظهر منشورات بأن وزير الأمن الوطني، بن غفير، يضغط لفرض قيود استثنائية على دخول المصلين إلى الحرم، سواء من القدس أو من إسرائيل، هذا خلافاً لموقف الجيش و"الشاباك"، الذين يعتقدون بأن إدخال المصلين سيمنع أعمال العنف ويضعف تأييد حماس.

حسب تسريبات من الكابنيت الأمني، وافق نتنياهو على موقف الوزير الذي يقول إنه سيتم أيضاً فرض قيود على دخول العرب الإسرائيليين إلى الحرم في رمضان. من هنا استنتج الفلسطينيون في القدس والضفة الغربية أنه لن يسمح لهم بدخول الحرم.

بعد الجلسة، قال ضباط في جهاز الأمن إنه لم يتم اتخاذ القرار، وإنه سيُتخذ قبل بضع ساعات على الصلاة الأولى المتوقع أن تكون الأحد القادم. وقالوا إن مناقشة ذلك تزيد التوتر. في هذه الأثناء، تقول جهات لها صلة بالقضية بأن جهاز الأمن يسعى لإبعاد القرار عن الشرطة وعن بن غفير، ونقله إلى مستوى رئيس الحكومة. وكما نشر في "هآرتس"، توقف "الشاباك" ومجلس الأمن القومي في الأيام الأخيرة عن إرسال ممثليهم للنقاشات مع بن غفير. والسكرتير العسكري لرئيس الحكومة بدأ يراكم المشاورات حول الاستعداد لشهر رمضان في فترة الحرب.

في السنوات الأخيرة، ورغم التوتر، سمحت إسرائيل لعشرات آلاف المصلين من الضفة الغربية بدخول الحرم أيام الجمعة في شهر رمضان، بل وسمحت بدخول مجموعات صغيرة من قطاع غزة. هذه العملية نجحت ونشرها المتحدثون بلسان الشرطة والجيش كدليل على حرية العبادة التي تسمح بها إسرائيل. في الفترة الأخيرة، لم يستبعد مصدر أمني رفيع إمكانية السماح للمسلمين من الضفة أيضاً بالقدوم في نهاية المطاف. الفلسطينيون من ناحيتهم لاحظوا الاستعدادات في حاجز قلنديا، التي شجعتهم على التفكير بأنه رغم التصريحات، فإن إسرائيل ستسمح بدخول المصلين من الضفة الغربية في نهاية المطاف.

تحاول الأوقاف الإسلامية، التي تدير المسجد الأقصى، أن يبثوا لإسرائيل، ضمن أمور أخرى عبر الأردن، بأنهم يبذلون الجهود حتى لا يحولوا الصلاة في المسجد الأقصى في رمضان إلى استعراضات تأييد لحماس. "سيكون الكثير من الحراس الذين سيهتمون بألا يتم رفع أعلام حماس ولن تكون حجارة، وسنظهر للشرطة بأننا نفي بما نقوله"، قال مصدر فلسطيني في البلدة القديمة.

"إذا لم يسمحوا للناس بالقدوم، فإنهم سيرتكبون خطأ كبيراً جداً"، قال منير الزغير، رئيس لجنة السكان في كفر عقب. "لماذا يتوقعون حدوث أمور سيئة؟ فليسمحوا للناس بدخول المسجد، ولن يحدث شيء. يمكن جلب الشيوخ الذين سيدعون الشباب إلى عدم افتعال المشاكل".

في هذه الأثناء، محلات كثيرة في البلدة القديمة مغلقة، والشوارع في البلدة القديمة تقريباً مهجورة، والبسطات غير موجودة منذ بداية الحرب. "لماذا نفتح المحلات؟ لا يوجد سياح أو مصلون"، قال أمير النابلسي، وهو صاحب محل فلافل في شارع باب الواد في البلدة القديمة. "عائلتي تمتلك المحل هنا منذ 140 سنة، ولكننا لم نصادق شيئاً كهذا. هذه فترة صعبة جداً. نأمل أن ينعكس الأمر، ويحل سلام، ويأتي الناس. أنوي فتح المحل في شهر رمضان".

* * *

دراسة إسرائيلية: السياسة الاستيطانية في المناطق ج في الضفة الغربية فشلت

ترجمة: موقع عرب 48

الدراسة تفيد بزيادة عدد الفلسطينيين واتساع انتشارهم في المناطق ج مقابل تراجع عدد المستوطنين فيها، والضعف والتقاطب الاقتصادي بين الحريديين والمتدينين القوميين والعلمانيين، سيميز المستوطنين ويستوجب استثمارا متزايدا في الدعم الحكومي فقد أظهرت دراسة جديدة أن السياسة الإسرائيلية في المناطق ج في الضفة الغربية قد فشلت، ولم تنجح في جعل العيش في المستوطنات أمرا طبيعيا بالنسبة للإسرائيليين وأنها جزءا لا يتجزأ من دولة إسرائيل في حدود حزيران/يونيو العام 1967. وتناولت الدراسة، التي أجراها ثلاثة باحثين في جامعة رايخمان ونشروا ملخصها في صحيفة "هآرتس" اليوم، الأربعاء، قضية السيطرة الإسرائيلية مقابل السيطرة الفلسطينية في المناطق ج، التي تشكل 60% من مساحة الضفة الغربية، في عدة مجالات:

المجال الديمغرافي: وفقا لمعطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، فإن عدد المستوطنين في الضفة الغربية كان 311,300

في العام 2010، وارتفع إلى 491,548 مستوطنا في العام 2023، أي زيادة بنسبة 58%. وخلال ولاية حكومة نتنياهو اليمينية المتطرفة الحالية، ازداد عدد المستوطنين بـ13,345 مستوطنا، في العام 2023، وهذه زيادة أقل بـ4% عن المعدل السنوي.

وارتفع عدد الفلسطينيين في المناطق ج من 77,220 نسمة، في العام 2010، إلى 354 ألف نسمة، العام الماضي، أي زيادة بنسبة 504%. وتظهر هذه المعطيات تراجع نسبة المستوطنين بين السكان في المناطق ج. فقد كانت نسبة المستوطنين 81.6% في المناطق ج، في العام 2010، وتراجعت هذه النسبة إلى 58.1%، العام الماضي. وعزت الدراسة هذا الانخفاض في نسبة المستوطنين إلى تراجع نسبة النمو الطبيعي لدى المستوطنين عموما في الضفة الغربية من 5% في العام 2010 إلى 2.7% في العام الماضي. كما تراجع ميزان الهدرة إلى المناطق ج من 4160 يهوديا، في العام 2010، إلى بضع مئات في السنوات الأربع الأخيرة، وفيما العام 2020 كان ميزان الهجرة سلبيا، أي أن عدد المستوطنين الذين غادروا كان أعلى من عدد الذين انتقلوا للاستيطان في المناطق ج. وفي المقابل، سجل الجانب الفلسطيني تحولا معاكسا، بانتقال عدد كبير من المناطق أ وب إلى المناطق ج.

المجال الإقليمي: عدد المستوطنات في الضفة الغربية 127، وعدد البؤر الاستيطانية العشوائية 121، في العام 2023، وذلك بعد شرعنة 34 بؤرة استيطانية عشوائية من وصف بعضها كمستوطنات وضم غالبيتها كأحياء إلى مستوطنات. في المقابل، فإن عدد تجمعات البيوت الفلسطينية، التي شملت بيت واحد وحتى عشرات البيوت، كان 12,522 في العام 2010، وارتفع إلى 28,000 في العام 2023، وذلك رغم أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية هدمت خلال هذه الفترة قرابة 8000 بيت فلسطيني. كما أن مساحة إجمالي الاستيطان، التي تشمل مستوطنات وبؤر استيطانية عشوائية ومناطق صناعية وقواعد عسكرية وحواجز، بلغت العام الفائت 80 ألف دونم وتشكل 2.4% من مساحة المناطق ج، بينما مساحة المناطق الفلسطينية المأهولة ارتفعت إلى 148 ألف دونما وتشكل 4.44% من مساحة المناطق ج.

المجال الاقتصادي: تبلغ نسبة الحريديين بين المستوطنين 39% وهم مصنفون في العشر الأدنى في المؤشر الاقتصادي – الاجتماعي الإسرائيلي، وهم في زيادة مستمرة وباتوا يشكلون نصف عدد المستوطنين في الضفة تقريبا. والمعدل الاقتصادي – الاجتماعي في مجمل المستوطنات في الضفة ارتفع تدريجيا في السنوات الأخيرة نتيجة لمساعدات حكومية غير مسبوقة تمنح على شكل هبات، وأصبحت الآن 4.3 في المؤشر الاقتصادي – الاجتماعي.

ولفتت الدراسة إلى أن النمو الطبيعي في المستوطنات، وفيما ساهم الحريديون في 43% منه، يدل على أن الضعف والتقاطب الاقتصادي بين الحريديين والمتدينين القوميين والعلمانيين، سيميز المستوطنين ويستوجب استثمارا متزايدا في الدعم الحكومي. ورغم أن السكان الفلسطينيين أضعف اقتصاديا من المستوطنين، لكن انتشارهم في أنحاء المناطق ج يتم بفضل ملكيتهم الخاصة لمعظم الأراضي التي يسكنونها، من سلسلة الجبال وحتى "الخط الأخضر" وبفضل دعم من دول عربية ودول الاتحاد الأوروبي.

وأشارت الدراسة إلى أن أغلبية الجمهور اليهودي في فلسطين التاريخية، بنسبة 55%، يفضل الانفصال عن الفلسطينيين أكثر من تنفيذ مخطط الضم أو استمرار الوضع الحالي، وأن "الجمهور الإسرائيلي يتحفظ من الامتيازات التي تحصل عليها

المستوطنات قياسا بالمدن داخل إسرائيل"، وفقا لاستطلاع What Israelis Think الذي أجري بعد الحرب على غزة. ووفقا للدراسة، فإنه "بدلا من خوض حرب خلاصية وخاسرة على منطقة يسكنها فلسطينيون لن يكونوا أبدا جزءا من دولة إسرائيلية يهودية وديمقراطية، وبدلا من الاستمرار في إغراق موارد الدولة في أكثر مشروع عقاري فاشل في تاريخها، يجب استغلال الأزمة الحالية وتغيير التوجه."

* * *

الشاباك يوصي نتنياهو بالامتناع عن تقليص ميزانيات المجتمع العربي

حذر جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) حكومة بنيامين نتنياهو، من تقليص كبير في الميزانيات المخصصة للسلطات المحلية في المجتمع العربي، حسبما ذكرت القناة 12 الإسرائيلية، مساء الأربعاء. وذكرت القناة أن رئيس الشاباك، رونين بار، حذّر الوزراء خلال اجتماع عقده المجلس الوزاري الإسرائيلي للشؤون السياسية والأمنية، من أن الاقتطاع من الميزانيات المخصصة للمجتمع العربي سيؤدي إلى "تأجيج الغضب" في المجتمع العربي.

وبحسب التقرير، فإن رئيس الشاباك أوصى بـ"تجنب اتخاذ إجراء اقتصادي مثير للجدل، خاصة في مثل هذا الوقت الحساس."وأوضحت أن ذلك جاء خلال المداولات حول القيود التي كانت الحكومة الإسرائيلية تعتزم فرضها على المصلين في المسجد الأقصى خلال شهر رمضان.

* * *